

ديون صندوق النقد الدولي ومسار الإنتعاش الاقتصادي في ظل جائحة كورونا.

د. محمود عبدالرحمن السيد البهلول *

* د. محمود عبدالرحمن السيد البهلول. يعمل الآن مدرس معين في قسم الاقتصاد بمعهد الدلتا العالي للحاسبات ونظم المعلومات (أكاديمية الدلتا للعلوم والتكنولوجيا) بالمنصورة. حاصل على الماجستير في ديسمبر ٢٠٠٦، والدكتوراه في مايو ٢٠١١، من معهد الدراسات العليا للبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق، قسم العلوم السياسية والاقتصادية. التخصص علوم سياسية واقتصادية. التخصص الدقيق: اقتصاد سياسي. تتمثل الاهتمامات البحثية في البحث العلمي وبصفة خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

Email: DR_Bahluol@yahoo.com

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة مدى ارتباط جائحة «COVID 19 virus» بديون صندوق النقد الدولي، وكذلك معرفة التحديات أمام مسار الانتعاش الاقتصادي، وبسبب تفشي الأوبئة والفيروسات وتداعيات الأزمة أجبرت الحكومة على التحول الرقمي لملء فجوة الأعمال الرقمية، وإستبدلت العديد من الاجتماعات والمؤتمرات باجتماعات الفيديو عن بعد (Online video conferencing)، وغيرها من أشكال الإتصال الافتراضية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها سلبيات صندوق النقد الدولي والتي تنحصر في، الدعوة إلى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وإجبار الحكومة على تقليص النفقات ببعض الإجراءات التقشفية، مثل إلغاء القيود على الصادرات والواردات والدعم الحكومي، ورفع الضرائب وخفض العملة الوطنية، والتضخم والفقير المتجدد والتهميش الاجتماعي وتزايد البطالة وفقدان الوظائف بخصخصة شركات القطاع العام، والقروض غير المبررة وغياب أولويات توظيف الأموال المقترضة. كما خلصت الدراسة إلى نتائج إتضح من خلالها، إرتفاع قروض صندوق النقد الدولي لمصر بنسبة ٥٥% على أساس سنوي في ٢٠٢٠ لتصل إلى ٢٠,٤ مليار دولار، فتزايدت الديون الحكومية بشكل غير مسبوق، وأيضاً إرتفاع إجمالي المصرفوات العامة من ٣٦٥,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ١٣٦٩,٩ مليار جنيه ختامي عام ٢٠١٨/٢٠١٩، وتقدر في موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١، بنحو ١٧١٣,٢ مليار. بينما إرتفعت قيمة الإيرادات من ٢٦٨,١ مليار جنيه إلى ٩٤١,٩ مليار، ونحو ١٢٨٨,٨ مليار خلال الفترة نفسها، الأمر الذي أدى إلى زيادة العجز، حيث إرتفع العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة من ١٣٤,٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٤٢٩,٩ مليار في ختامي ٢٠١٨/٢٠١٩، رغم إنخفاض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٠,٦% إلى ٨,٢% خلال العامين المذكورين.

الكلمات المفتاحية:

صندوق النقد الدولي - البنك الدولي - الدين - جائحة كورونا (Covid 19 virose).

Abstract:

This study seeks to know the extent to which the "COVID 19 virus" pandemic is related to the debt of the International Monetary Fund, as well as to know the challenges facing the path of economic recovery, and due to

the outbreak of epidemics, viruses and the repercussions of the crisis, the government has been forced to digital transformation to fill the digital business gap, and it has replaced many meetings and conferences with video meetings about After (Online video conferencing), and other virtual forms of communication. The study found results, the most important of which are the negative aspects of the International Monetary Fund, which are limited to, calling for the implementation of the economic reform program and forcing the government to reduce expenditures by some austerity measures, such as canceling restrictions on exports and imports, government support, raising taxes and reducing the national currency, inflation, renewed poverty and social marginalization. Unemployment and job losses increased due to the privatization of public sector companies, unjustified loans and the absence of priorities for using borrowed funds. The study also concluded results through which it was clear that the International Monetary Fund's loans to Egypt increased by 55 percent on an annual basis in 2020 to reach \$20.4 billion. 2009/2010 to 1369.9 billion pounds at the end of 2018/2019, and it is estimated in the 2020/2021 budget, about 1713.2 billion pounds. While the value of revenues increased from 268.1 billion pounds to 941.9 billion pounds, and about 1288.8 billion pounds during the same period, which led to an increase in the deficit, as the total deficit in the state's general budget rose from 134.5 billion pounds in the 2010 fiscal year. / 2009 to 429.9 billion at the end of 2018/2019, despite the decrease in the ratio of the total deficit to the gross domestic product from 10.6 to 8.2% during the mentioned two years.

Key words:

International Monetary Fund - The World Bank – Debts - (Covid 19 virose).

تمهيد:

نتطرق في هذه الدراسة إلى أهم أهدافها، وهي صندوق النقد الدولي (IMF)، إحدى المؤسسات التي تلعب دوراً مشابهاً للبنك الدولي، وذلك، في إحداث التنمية الاقتصادية للعديد من الدول. كما أنّ هناك العديد من أوجه التشابه بين طبيعة عمل المؤسستين، فقد كان الهدف من إنشائهما هو مساعدة الدول التي تضررت من الحرب العالمية الثانية، كما أنهما يتشاركان عضوية نفس الدول حيث يشترط الحصول على عضوية البنك الدولي للإنضمام أولاً إلى صندوق النقد الدولي. تقوم

المؤسستين بمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال القروض التي تقدمها لحكومات هذه الدول.

يختلف أهداف الصندوق عن البنك رغم وجود الأهداف لكل منهما، إلا أنها تكمل بعضها البعض، حيث يستهدف البنك الحد من معدلات الفقر، فيما يقوم الصندوق بالعمل على تحقيق الإستقرار الاقتصادي لكافة بلدان العالم. لذلك، تقتصر مصر من مصادر تمويل متعددة، مثل الإقتراض من المقرضين الثنائيين والمؤسسات المالية متعددة الأطراف بالعملة المحلية والأجنبية، وكذلك إصدار سندات الدين في السوق المحلية في بعض الأحيان في الأسواق الدولية.

أهداف الدراسة:

من أهم أهداف مسار الانتعاش الاقتصادي تقليص دور الدولة في الاقتصاد، وضمان تكافؤ الفرص أمام جميع الشركات، وتحسين بيئة الأعمال، وزيادة اندماج مصر في التجارة العالمية بتخفيض الحواجز التجارية، وضمان إمكانية التنبؤ بالإجراءات الجمركية لكونهم جميعاً عوامل حيوية لإطلاق إمكانات النمو الهائلة الكامنة في مصر، والحد من الفقر وتحسين الإحتواء للجميع. يواصل الصندوق دعمه لجهود مصر في مجال الإصلاح مع تقرير إجراءات السياسات المحددة لدعم هذه الأهداف وتنفيذها.

تحقيق تلك الأهداف تعرضت الدراسة لأربع محاور علمية أساسية، هي:

- ✿ المحور الأول: التركيز على الإصلاحات الهيكلية لتشجيع النمو بقيادة القطاع الخاص.
- ✿ المحور الثاني: الإستمرار في الحفاظ على الإستقرار الاقتصادي لتخفيض الدين العام.
- ✿ المحور الثالث: تقليص دور الدولة في الاقتصاد لضمان تكافؤ الفرص أمام جميع الشركات.
- ✿ المحور الرابع: الكشف عن الفرص والتحديات التي تواجه الدين العام في ظل كورونا.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من التحولات التي شهدتها العالم في ظل تداعيات جائحة (COVID 19 virus)، سابقاً ركز صندوق النقد الدولي على مساعدة الدول المتضررة من الحروب العالمية الأولى والثانية، ومن أشدها في الوقت الراهن الحروب الطبيعية من الأوبئة والفيروسات، والتي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد القومي، كذلك، على النهوض من جديد وتجنب تكرار حدوث الأزمات التي

أعقبت هذه الحروب مثل الكساد الكبير، ومع تزايد حاجة الحكومة إلى دعم المؤسسات يجب تجاوز الكثير من التحديات التي تواجهها، سواء في مجال الموارد البشرية الماهرة والمدربة، أو في عمليات مساهمة تكنولوجيا المعلومات والوصول إلى مناطق جغرافية بعيدة، أو في إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية، والتعاون اللازم مع المؤسسات لدعم العمل عن بعد في ظل جائحة (COVID 19 virus)، وأيضاً مع مجموعة من القضايا الاقتصادية الأخرى التي تتطلب نطاقاً واسعاً من المرونة العالية، والإستجابة الفورية، لذلك، نستعرض بعض من المهام التي نأمل تحقيقها، وهي:

- (١) النهوض من جديد بنظام الإصلاح الاقتصادي وتجنب تكرار حدوث الأزمات الاقتصادية.
- (٢) الإشراف على نظام جديد لضمان إستقرار سعر صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.
- (٣) إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية، والتعاون اللازم مع المؤسسات لدعم العمل عن بعد مع مجموعة من القضايا الاقتصادية في ظل جائحة (COVID 19 virus).
- (٤) إقتراح بعض الآليات للتغلب على المعوقات التي تواجه تقدم المسار الاقتصادي على نطاق واسع في مختلف القطاعات الاقتصادية والتنموية، وعمل جدولة لسداد الديون ومقاصات مع الدول الدائنة.

مصطلحات الدراسة:

صندوق النقد الدولي - البنك الدولي - الدين - جائحة فيروس (COVID-19 virose).
International Monetary Fund- world bank group - Debts- Corona pandemic (Covid 19 virose).

- (١) **صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund):** يخضع الصندوق لإشراف ومساعدة الدول الأعضاء وعددها ١٨٩ بلداً، وتتمثل رسالته الأساسية في ضمان إستقرار النظام النقدي العالمي، أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يتيح للدول ومواطنيها إجراء المعاملات التجارية فيما بينهما. ويقوم الصندوق بأداء هذه الرسالة من خلال ثلاث وسائل رئيسية: «الرقابة الاقتصادية، الإقراض، تنمية القدرات».

- (٢) **البنك الدولي (The World Bank):** هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية. بدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي

الفكرة التي تبلورت خلال الحرب العالمية الثانية في «بريتون وودز» بولاية نيو هامبشير الأمريكية، ويعد الإعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظراً إلى الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية، واحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات والتي تؤثر على الاقتصاديات النامية وهي في مرحلة تحوّل، ولكنّ البنك اليوم زاد من تركيزه على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع أعماله، ويركز جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، وتستهدف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر.

مجموعة البنك الدولي (World bank group): هي مجموعة مؤلفة من خمس منظمات عالمية، مسئولة عن تمويل البلدان بغرض التطوير وتقليل إنفاقه، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي. وقد أنشئ مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر «بريتون وودز»، ويشار لهما معاً كمؤسّسات «بريتون وودز». وقد بدأ في ممارسة أعماله في ٢٧ يناير ١٩٤٦. يبلغ عدد البلدان الأعضاء في مجموعة البنك الدولي ١٨٩، ويمثّل الموظفون أكثر من ١٧٠ بلداً مختلفاً في أكثر من ١٣٠ موقعاً في مختلف أرجاء العالم، وبذلك، تمثّل مجموعة البنك الدولي شراكة عالمية فريدة: ٥ مؤسّسات تعمل من أجل تقديم حلول مستدامة لتقليص الفقر وبناء الرخاء المشترك في البلدان النامية. «رئيسه الحالي هو ديفيد مالباس».

٣) القروض أو الدين (loans or debt): هو عبارة عن واجب يدين به أحد طرفي المعاملة «المدين» إلى الطرف الآخر الذي يُسمى الدائن؛ وعادةً ما يشير ذلك إلى الأصول التي كان الدائن قد أعطاها للمدين، وفي نفس الوقت يمكن أن يستخدم هذا المصطلح على سبيل الإستعارة ليشمل الإلتزامات الأخلاقية وغيرها من التفاعلات غير القائمة على القيمة الاقتصادية.

ويُعرف القرض: بأنّه المال، أو الممتلكات، أو البضائع المادية، التي يُقدّمها أحد الأطراف لطرف آخر مقابل سداد مبلغ قيمة القرض مستقبلاً إلى جانب الفائدة أو أيّ رسوم مالية أخرى، ويُمكن أن يصدر القرض عن الأفراد، أو الشركات، أو المؤسّسات المالية، أو الحكومات، وتهدف القروض إلى زيادة إجمالي النقود في الاقتصاد، وفتح أبواب المنافسة، وتوسيع العمليات التجارية، وتُشكّل الفائدة والرسوم المالية إحدى المصادر الرئيسية لإيرادات مجموعة واسعة من المؤسّسات المالية كالبنوك، وكذلك مصدراً لإيرادات بعض تجار التجزئة عبر الإستفادة من التسهيلات الإئتمانية.

٤) **فيروس كورونا (Corona pandemic Covid 19 virose)** هو مرض يسببه فيروس كورونا المستجد (SARS-CoV-2). يعاني معظم الأشخاص المصابون بمرض (COVID-19 virose) أعراضاً خفيفة أو متوسطة، ويتعافون من دون علاج خاص، لكن البعض منهم يمرض بشكل حاد ويستلزم رعاية طبية، وغالباً تقضي إلى الوفاة.

منهج الدراسة وإجراءاتها: إتمدت الدراسة على المنهج الإستقرائي بصفة رئيسية، ثم استخدمت الدراسة المنهج النوعي التحليلي، وجمعت بين الأسلوبين التاليين **من خلال:**

➤ **أسلوب الدراسة النظرية:** من خلال تحليل لأهم الموضوعات التي تناولت ديون صندوق الدولي ومسار الإنتعاش الاقتصادي في ظل جائحة كورونا.

➤ **أسلوب دراسة الحالة:** وتمت ذلك من خلال عرض وتحليل ثم تطبيق مؤشرات أعدت خصيصاً لمثل هذه الموضوعات «ديون صندوق الدولي ومسار الإنتعاش الاقتصادي»، ثم نخرج بعد ذلك على دراسة وتحليل مدى تأثيرها بالمتغيرات الدولية.

فروض الدراسة: إهتمت الدراسة بالفروض التالية «المعالجة الرقمية وضرورات ثلاث» وهي: **الفرض الأساسي:**

❁ **المعالجة الرقمية:** للإستفادة من البيانات الرقمية لزيادة الكفاءة والفعالية، لتوفير الوقت في البحث عن معلومات رقمية لاستخدام هذه المعلومات بطريقة أكثر فعالية لأنها لتصنيفها وسهولة الوصول إليها.

الفروض الفرعية (الضرورات):

(١) **خدمة الدين:** متمثلاً في تثبيت سعر الدولار الأمريكي مقابل الذهب عند ٣٥ دولار للأوقية، وتثبيت أو تعديل سعر صرف باقي العملات بنسبة ١٠% مقابل الدولار على ذلك الأساس، «غطاء الذهب».

(٢) **إحتواء التكلفة:** من خلال المساعدة في دعم ميزان المدفوعات وسط الجائحة (COVID 19 virus)، وكذلك، تقليل الإقتراض من صندوق النقد الدولي، والذي أقر في مايو ٢٠٢٠، بارتفاع الديون المصرية.

(٣) **إستمرارية الأعمال:** من خلال الإعتماد على أنظمة الأعمال المجهزة للكوارث والتقنيات الرقمية الحديثة، والتي تتمتع بالمرونة الكافية مثل التشغيل الروبوتي للعمليات (RPA).

تنظيم الدراسة:

الحديث عن تنظيم الدراسة «ديون صندوق النقد الدولي ومسار الانتعاش الاقتصادي في ظل جائحة كورونا»، وضع ضمانات لحماية المتغيرات السريعة التي سببت توترات عدة للاقتصاد القومي، وعن كيفية التأثير المتوقع للأزمات الاقتصادية ومن ثم على الناتج القومي الإجمالي، والذي يؤثر بدوره بشكل مباشر على سداد الديون، وتحقيق أهداف القطاع الإنتاجي في ظل المتغيرات الدولية التي يشهدها العالم حالياً. لذلك، عكفت الدراسة على دراسة لأهم ملامح ديون صندوق النقد الدولي ومسار الانتعاش الاقتصادي في ظل المعطيات الدولية الحالية، وتداعيات (COVID 19 virus)، وأثره على التنمية الاقتصادية والمنافسة الدولية وعلى مدى أهمية ارتباط التحول الرقمي بالتكنولوجيا الحديثة والاتصال عن بعد. من هنا قسمت الدراسة إلى مبحثين يحتوي كل منهما على موضوعات على النحو التالي:

يتناول فيها البحث الأول: الديون تعريفاتها وأنواعها (الجزء النظري).

أولاً: تاريخ صندوق النقد الدولي. **ثانياً:** التعريف بصندوق النقد الدولي.

ثالثاً: أنواع القروض أو الديون. **رابعاً:** عجز الموازنة والزيادة في الدين العام.

كما يتناول البحث الثاني: ديون صندوق النقد الدولي ومسار الانتعاش الاقتصادي

(الجانب العملي).

أولاً: الدين الخارجي لمصر في ظل جائحة كورونا. **ثانياً:** كيف أثرت جائحة كوفيد 19 على

مصر ؟ **ثالثاً:** التدابير التي وضعتها الحكومة لمعالجة أزمة (COVID 19 virus).

رابعاً: دور صندوق النقد الدولي في دعم مصر وتعافيها.

خامساً: أبرز التحديات، وأهم الأولويات أمام مصر في المرحلة المقبلة.

❁ قائمة المراجع.

❁ النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الديون تعريفاتها وأنواعها (الجزء النظري).

مقدمة:

أدت جائحة فيروس إلى تزايد الديون الحكومية بشكل غير مسبوق فقد تسارعت منذ مارس ٢٠٢٠، بسبب الإستجابة المالية والنقدية العالمية الضخمة لوباء الفيروس، حيث تمت الموافقة على نحو ١١ تريليون دولار من الحوافز المالية العالمية حتى يونيو ٢٠٢٠، بلغ حجم الدين الحكومي العالمي وفقاً لمعهد التمويل الدولي في الربع الأول من ٢٠٢٠ نحو ٧٠ تريليون دولار، بما يمثل ٩١% من الناتج المحلي الإجمالي، واتجه العالم نحو مزيد من التوسع في الديون منذ الربع الأول من ٢٠٢٠، وبانتهاء العام من المقدر أن يسجل الدين العام العالمي ١٠١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي.

في إطار سياسات وبرامج الصندوق والمساعدات المالية والفنية ومدى تكريسه في الدول النامية الإفريقية كعينة، تجاوزت فيها الديون إلى حد الإغراق، وذلك، بالتحايل بمفهوم جديد «الحكم الراشد» للإستحواذ على مقدرات وموارد هذه الدول من خلال إقتراب الاقتصاد السياسي ونظرية التبعية، ومناهج مساعدة، ومقارنة مستوى الحكم الراشد خلال فترة زمنية معينة، ومحاولة تكميم المفهوم ضمن مؤشرات علمية لقياس مستوى الدول من قبل الصندوق والبنك الدوليين، وهو أمر في غاية الأهمية ممّا دفع منظمات اقتصادية ومالية على غرار الصندوق والبنك الدوليين، الإهتمام بمسألة الحكم الراشد واعتماده كمنهج عمل عبر سياسات وبرامج جاهزة للتطبيق وقابلة للتعميم على الدول النامية، رغم الإشكاليات التي ما تزال تعترض الحكم الراشد المدعوم من الصندوق والبنك الدوليين، لكنه بقي أسير القيم الليبرالية واتفاق واشنطن، مصاحباً بفشل نموذج «بروتن وودز» في الدول النامية والإفريقية بشكل عام لاعتبارات خصوصية تتعلق بهذه الدول، وصعوبة تعميم نموذج موحد صالح للجميع، إضافة إلى عنصر الإلزام الذي يتنافى مع قياس وقيم «الحكم الراشد».

لذلك، يجب في المرحلة القادمة أن تعمل الحكومة المصرية على ضرورة الإستمرار في الحفاظ على الإستقرار الاقتصادي وتخفيض الدين العام. إنحسار التأثير المباشر من الأزمة، يكون من الضروري التركيز على الإصلاحات الهيكلية لتشجيع النمو بقيادة القطاع الخاص، مثل سياسات زيادة

الإيرادات لتمويل السلع العامة الحيوية بما فيها الصحة والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي، وتعزيز الحوكمة والشفافية، ومواصلة تطوير الأسواق المالية. كما يجب تقليص دور الدولة في الاقتصاد، وضمان تكافؤ الفرص أمام جميع الشركات، وتحسين بيئة الأعمال، وزيادة إدماج مصر في التجارة العالمية بتخفيض الحواجز التجارية وضمان إمكانية التنبؤ بالإجراءات الجمركية ستكون جميعها عوامل حيوية لإطلاق إمكانات النمو الهائلة الكامنة في مصر، والحد من الفقر وتحسين الإحتواء للجميع.

أولاً: تاريخ صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund).

تبلورت فكرة إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مؤتمر إنعقد عام ١٩٤٤ في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير في الولايات المتحدة الأمريكية، بحضور عدد من قادة الدول بهدف وضع إطار للتعاون لإرساء نظام اقتصادي عالمي أكثر إستقراراً. سابقاً ركز الصندوق على مساعدة الدول المتضررة من الحرب العالمية الأولى والثانية على النهوض من جديد وتجنب تكرار حدوث الأزمات التي أعقبت هذه الحروب مثل الكساد الكبير. بينما ساهم البنك الدولي في إعادة إعمار الدول المتضررة من الحروب.

قام الصندوق بالإشراف على نظام جديد لضمان إستقرار سعر صرف العملات الأجنبية، حيث قام بتثبيت سعر الدولار الأمريكي مقابل الذهب عند ٣٥ دولار للأوقية، وتثبيت سعر صرف باقي العملات مقابل الدولار على ذلك الأساس. وقد أطلق على هذا النظام الجديد الذي يشرف عليه الصندوق، غطاء الذهب، حيث تقوم الحكومات بتعديل سعر صرف عملتها بنسبة ١٠%، وما يزيد عن ذلك يتم بموافقة الصندوق. وفي عام ١٩٧٠، توقفت الولايات المتحدة الأمريكية عن ربط سعر الدولار بالذهب، وهو ما أدى إلى إنهيار نظام غطاء الذهب وبالتالي، تعويم العملات كما نرى حالياً. وبعد أن أصبح تقدير سعر صرف العملات في أسواق صرف العملات الأجنبية يعتمد على العرض والطلب، تغيرت الوظيفة الأساسية التي أنشئ من أجلها صندوق النقد الدولي وهي ضبط أسعار الصرف.

ثانياً: التعريف بصندوق النقد الدولي.

يخضع صندوق النقد الدولي لإشراف ومساعدة الدول الأعضاء وعددها ١٨٩ بلداً، وتتمثل رسالته الأساسية في ضمان إستقرار النظام النقدي العالمي، أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات

الدولية الذي يتيح للدول ومواطنيها إجراء المعاملات التجارية فيما بينهما. ويقوم الصندوق بأداء هذه الرسالة من خلال ثلاث وسائل رئيسية: «الرقابة الاقتصادية، الإقراض، تنمية القدرات».

(١) الرقابة الاقتصادية.

يقوم صندوق النقد الدولي بالإشراف على السياسة النقدية العالمية، ومراقبة السياسات المالية والاقتصادية للدول الأعضاء على المستويين المحلي والدولي. وفي إطار ذلك، يقدم الصندوق المشورة لبلدانه الأعضاء بشأن تعديل السياسات الاقتصادية ويسلط الضوء على المخاطر المحتملة بالنسبة للإستقرار.

(٢) الإقراض.

تتبع الدولة مجموعة من الإجراءات للحصول على ديون خارجية تدعم التنمية الاقتصادية، ومع التحول الرقمي للاقتصاد العالمي ولمنظمات الإقراض الدولية «البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما»، أصبح المقدم للقروض والمعونات الفنية يستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين يمثل جانب طلب الديون منهجاً أقل كفاءة في التفاوض والتعاقد واختيار مصدر الديون وتحديد الضمانات ودورة حياة الديون والأقساط والسداد وقياس إنتاجية الدين، لذلك، يجب ضرورة توسيع نطاق أسواق الديون الدولية، لاختيار شروط أفضل للإقراض، والحفاظ على ثروات المقترض، وبناء منظومة رقمية رشيدة للديون الدولية لجانبي المصادر والمدخلات، وإدارة الدين والمخرجات والإستخدامات الرقمية، كما يتم إستخدام برامج «ساب» SAP لإدارة الديون بأسلوب رقمي يوازن بين التكلفة والمخاطر والفوائد لكل مصدر للديون مع إنتاجية وعائد الأموال المقترضة من الخارج، لاختيار القرار الأمثل بشأن التمويل للدين الخارجي.

تتمثل أحد مسؤوليات الصندوق الرئيسية في تقديم القروض لبلدانه الأعضاء التي تمر بمشكلات اقتصادية فعلية أو محتملة، حيث تلجأ الدول للإقراض من الصندوق لمساعدتها على إعادة بناء الإحتياطي النقدي الأجنبي وتثبيت سعر العملة، والإستمرار في تغطية مدفوعات الإستيراد، وتهبئة الظروف لتحقيق تنمية اقتصادية قوية مع تبني بعض السياسات لعلاج أية مشكلات. وللحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي يتطلب إستيفاء مجموعة من الشروط، يأتي على رأسها تبني برنامج جريء للإصلاح الاقتصادي يهدف إلى معالجة الإختلالات المالية

والنقدية والمشكلات الهيكلية التي تعاني منها المنظومة الاقتصادية للدولة التي تحتاج إلى تمويل، وفي حالة عدم الالتزام بالشروط يتوقف الصندوق عن التمويل.

يتطلب تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي قيام الحكومات بتنفيذ بعض الإجراءات التقشفية، مثل إلغاء القيود على الصادرات والواردات، وإلغاء الدعم الحكومي، وخصخصة شركات القطاع العام، وتخفيض قيمة العملة المحلية، وكذلك تقليص النفقات. ويضمن الصندوق من خلال تلك الإجراءات قدرة الدولة على السداد وعدم حل مشكلاتها الاقتصادية بصور تسبب ضرراً بالاقتصاد العالمي.

(٣) تنمية القدرات.

صندوق النقد الدولي لا يقتصر دوره على الحكومات فقط حول العالم، بل يعمل على تطوير سياساتها ومؤسساتها الاقتصادية، ذلك من خلال تقديم التدريب اللازم للمواطنين، ممّا يساعد البلدان الأعضاء على دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخلق المزيد من فرص العمل. مصر وصندوق النقد الدولي.

عادةً ما تُؤدّي الاضطرابات السياسية والاقتصادية، كالتّي خلفتها التطورات السياسية أعقاب سبتمبر ٢٠١١ إلى تراجع النشاط التجاري، وتأثر الاقتصاد ببعض العوامل السلبية وتعليق العمل بالأسواق المالية ممّا أدى إلى عزوف المستثمرين. من هنا دعت الحاجة إلى إتخاذ بعض التدابير لاستعادة الاستقرار الاقتصادي وإعادةه إلى مسار النمو المستدام. في نوفمبر ٢٠١٦، وافق الصندوق على تقديم المساعدة المالية لمصر بقيمة ١٢ مليار دولار أمريكي على ستة شرائح خلال ثلاث سنوات. في يوليو ٢٠١٩، قرر المجلس التنفيذي للصندوق صرف الشريحة الأخيرة من القرض بقيمة ٢ مليار دولار بعد المراجعة الخامسة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. ويستهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي ضبط أداء سوق صرف العملات الأجنبية، وتخفيض عجز الموازنة والدين الحكومي، وتعزيز التنمية الاقتصادية لخلق المزيد من فرص العمل، وخاصة للنساء والشباب، فضلاً عن حماية محدودي الدخل أثناء عملية الإصلاح.

سياسة صندوق النقد الدولي.

رغم قدرة الدول المقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه صندوق النقد الدولي ونجاح الصندوق في مساعدة الدول على تجنب الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهناك

بعض الآراء المعارضة لسياساته، حيث يرون ضررها أكثر من نفعها وبصفة خاصة على الدول الأكثر فقراً في العالم. ويرى بعض الاقتصاديين أنّ التغييرات الكبيرة والسريعة التي تطرأ على الاقتصاد تأثر بالسلب على الفقراء أكثر من غيرهم لأنهم لا يمتلكون المدخرات أو السيولة المالية الكافية لمساعدتهم على التكيف مع تلك التغييرات المفاجئة، مشيرين إلى أنّ الدول النامية غالباً ما تعلق برامج تطوير الصحة، والتعليم، وغيرها من البرامج الاجتماعية حتى لا تقف عائقاً أمام سداد القروض.

يستحوذ الهيكل التنظيمي لكلاً من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على النصيب الأكبر من الإنتقادات، حيث يؤكدان على عدم الموازنة بين الدول الغنية والفقيرة. وبما أنّ تمويل صندوق النقد من مساهمات الدول الأعضاء، لذلك، يعطي الصندوق للدول ذات المساهمات الأكبر حق التصويت والتحكم في القرارات التي يصدرها. لذلك، يؤكد خلل هذا النظام لأنّ السياسات الاقتصادية يحددها الأغنياء وينفذها الفقراء.

ثالثاً: أنواع القروض أو الديون.

(١) القرض بضمان إضافي: يرتبط هذا النوع من القروض بالضمانات، حيث يلجأ المقترضون إلى هذا النوع من خلال تقديم ضمانة معينة لسداد القرض، أي من الممكن أن يخسروا هذه الضمانة التي تتمثل في السيارات، أو المنازل، أو القوارب، أو غيرها لصالح المقرضين في حال عدم السداد، ولذلك، يعرض المقترضون أسعاراً فائدة أقل على القروض التي يمنحونها بسبب وجود الضمانات، ويُعدّ هذا النوع من القروض أفضل من غيره في حال الإلتزام بالدفع.

(٢) القرض بدون ضمان: يكون هذا النوع من القروض غير مقرون بشيء، وإذا تخلف المقترض عن السداد لا يُعوّض المقرض، ممّا يُعرّضه لمخاطر أعلى نتيجة عدم وجود ضمانات، لذلك، يُفرض في هذا النوع من القروض سعر فائدة أعلى، وتُعدّ البطاقات الإئتمانية والقروض الشخصية من الأمثلة على القروض غير المضمونة.

(٣) القرض الضامن: يتمثل القرض الضامن بوجود شخص يكفل سداد القرض إذ لم يتمكّن المقترض من السداد، وبالعادة يكون صديقاً، أو قريباً، أو أيّ شخص يستوفي المعايير التي تطلبها الجهة المانحة للقرض من أجل زيادة فرصة الحصول على القرض، وتكون آلية سداد القروض عادةً على أقساط شهرية، ووجود الكفيل في هذه المعادلة يضمن للمقرض حقه إذا لم

يتمكّن المُقترض من سداد ما عليه، وإن لم يتمكّن كلاهما من السداد، فذلك من شأنه تعرّضهما للخطر.

٤) **قروض النهاية المغلقة والمفتوحة:** يُمكن التفريق بين قروض النهاية المغلقة والمفتوحة كما يأتي:

❁ **القروض ذات النهاية المفتوحة:** يُعطي هذا النوع من القروض حرية الإقتراض مراراً وتكراراً في أيّ وقت بوجود البطاقات الائتمانية، ولكلّ بطاقة سقف مُحدّد لعملية السحب، وكلّ مرة يدفع الشخص ثمن شيء ما أو يسحب جزء معين من المال، تتخفّض القيمة المالية في البطاقة الائتمانية.

❁ **القروض ذات النهاية المغلقة:** يسمح هذا النوع من القروض بالإقتراض مرّة واحدة فقط لحين سداد الجزء المقترض، وفي حال الحاجة إلى الإقتراض مرّة أخرى بهذه الطريقة يجب أن تكون إجراءات الإقتراض من الصفر من خلال تقديم وثائق تُثبت جدارته بقرض النهاية المغلقة وانتظار الموافقة عليها، مثل: « قروض الرهن العقاري، وقروض السيارات، والقروض الطلابية».

٥) **القروض الشخصية:** يُمكن اللجوء للقروض الشخصية للحصول على بعض المقتنيات الشخصية، إلا أنّ هذا النوع من القروض مُكلّف، حيث يُعدّ من القروض غير المضمونة، ويحتاج المقترضون إلى بعض الأوراق منها إثبات الدخل، والأصول التي لا تقل عن المبلغ الذي يُراد إقتراضه، ثم إنتظار الموافقة أو الرفض في غضون أيام من الطلب. وعادةً ما يوفّر القرض الشخصي ما يُقارب بضع مئات إلى بضعة آلاف من الدولارات في فترات سداد تتراوح بين ٢-٥ سنوات. وتتمثل مزايا القروض الشخصية بما يأتي:

❁ إمكانية استخدامه لتغطية النفقات العملية ك شراء جهاز، أو أي من المقتنيات.

❁ الحاجة إلى التحقق من القدرة المالية، فعلى الرغم من إتجاه البنوك إلى تقديم القروض الشخصية، إلا أنها تميل باتجاهها الجديد إلى المقرضين التقليديين.

٦) **قروض توحيد الديون:** يُعد قرض توحيد الديون شكلاً من أشكال القروض التي يُحصل عليها

المقترض من أجل سداد الديون وقروض البطاقات الائتمانية من خلال خفض سعر الفائدة على الديون والمدفوعات الشهرية للأفراد ذوي الإستهلاك المرتفع، فذلك يُساعد على تتبع تاريخ إستحقاق

واحد بدلاً من عدة إستحقاقات من خلال دمج جميع بطاقات الإئتمان في بطاقة واحدة كما أنه يوفر المال، وبالتالي، باستطاعة الفرد سداد الديون شهرياً من خلال التقسيط بدفعات معقولة.

٧) قروض السيارة: وتتمثل في النقاط التالية:

❁ **الإيجار المنتهي بالتملك:** هو التأجير المنتهي بالتملك من خلال نظام التقسيط على دفعات، ممّا يعني عدم إمتلاك السيارة إلاّ لحين سداد كامل مدفوعات السيارة.

❁ **العقد الشخصي:** تتطلب هذه الحالة مبلغاً للإيداع يتبعه عدة مبالغ مقطوعة لامتلاك السيارة، ولا يستطيع الشخص إمتلاك السيارة خلال الصفة ولا التعديل عليها أو بيعها إلا بعد دفع كامل المبلغ المتفق عليه.

❁ **الإيجار:** يتمثل بدفع مبلغ شهري ثابت مقابل إستئجار سيارة متفق عليها يشمل تكاليف الصيانة، وينتهي التأجير بإعادة السيارة إلى مالكيها.

٨) **قرض المشاريع الصغيرة:** يُستخدم قرض المشاريع الصغيرة لتمويل المشاريع التجارية العامة مع بعض المحدّات، مثل: محددات القرض العقاري التجاري من خلال الرهن، وتتراوح مبالغ هذه القروض من بضعة آلاف إلى أكثر من مليون دولار، وهناك أسباب لاستخدام قروض المشاريع الصغيرة تتمثل بما يأتي:

❁ تغطية الثغرات في التمويل قصير الأجل. ❁ شراء مساحات مكتبية. ❁ دفع النفقات اليومية.

❁ توسيع المخزون الذاتي للمالكين، وتوسيع نطاق أعمالهم. ❁ شراء الممتلكات.

٩) **قرض أصل عقاري:** يُعدّ قرض الأصل العقاري من القروض المضمونة، حيث يحتاج الفرد إلى ضمانات للحصول عليه كالمنزل، وتعتمد قيمة القرض على نصيب الفرد من المنزل الموضوع موضع الضمان، أو الفرق بين القيمة السوقية للمنزل ومقدار ما يتم إقتراضه من البنك، ولا يُمكن إقتراض ما يزيد عن ٨٥% من حصة الفرد بالمنزل. وأنّ سعر فائدة البنك في هذا القرض أقل مع القرض الشخصي غير المضمون، ويُمكن إستخدام هذا النوع من القروض للعديد من الأغراض، كالتحسينات المنزلية أو الفواتير الطبية.

١٠) **قرض سعر الفائدة الثابت:** يتميّز قرض سعر الفائدة الثابت بثبوت الدفعات الشهرية وقيمة الفائدة طوال عمر القرض، حتّى وإن كانت هذه القروض طويلة الأجل، ممّا يُسهّل الأمر عند تقسيم

الميزانية الشهرية لدى الأفراد دون الحاجة إلى تغيير المبلغ المُراد دفعه ودون القلق بما يخص زيادة سعر الفائدة وغيرها.

(١١) **قرض سعر الفائدة المتغير:** يرتبط قرض سعر الفائدة المتغير بنسبة الفائدة المتقلبة، حيث تُحدده المصارف على القروض متغيرة الأسعار، إذ يُمكن أن ترتفع سعر الفائدة في الأشهر اللاحقة أو تنخفض، ويكون سعر الفائدة المتغير منطقياً إذا كانت قيمة القرض تُسدّ خلال فترة زمنية قصيرة، ويمتاز قرض سعر الفائدة المتغير بسعر فائدة سنوي أقل من قرض سعر الفائدة الثابت.

(١٢) **قروض التعليم:** يُستخدم قرض التعليم للحصول على المال بهدف تمويل التعليم الذي يبدأ من بعد المرحلة الثانوية، أو تمويل متطلبات التعليم العالي، وتأمين كافة تكاليف الدراسة من كتب ولوازم دراسية ومصاريف المعيشة خلال فترة الدراسة. ويبدأ سداد قيمة القرض بعد التخرج حسب شروط الشخص المُقرض، ولمدة يُمكن أن تصل إلى ٦ أشهر، ويتوفر هذا النوع من القروض من خلال الحكومة أو القطاع الخاص. وتتمثل مزايا قروض التعليم بالمزايا **التالية:**

✿ التمتع بنسب فائدة منخفضة مقارنةً بأنواع القروض الأخرى مع إمكانية الحصول على خصم.

✿ إتاحة إمكانية السداد بعد التخرج وإنهاء التعليم دون الشعور بالضغط، وذلك لوجود فترة زمنية لا يدفع فيها المقترض بعد التخرج.

✿ شمولية قرض التعليم المتعلق بالدراسة الخارجية بما فيها، المصاريف، والمستلزمات، والسكن.

رابعاً: عجز الموازنة والزيادة في الدين العام.

يرجع السبب الرئيس والأساسي في إزدياد قيمة الدين العام عموماً، والمحلي على وجه الخصوص، إلى الزيادة المستمرة في عجز الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز يعود إلى زيادة معدل نمو المصروفات بمعدلات تزيد كثيراً عن معدل نمو الإيرادات العامة. قد ارتفع إجمالي المصروفات العامة من ٣٦٥,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ١٣٦٩,٩ مليار جنيه ختامي عام ٢٠١٨/٢٠١٩، وتقدر في موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ١٧١٣,٢ مليار. بينما إرتفعت قيمة الإيرادات من ٢٦٨,١ مليار جنيه إلى ٩٤١,٩ مليار، ونحو ١٢٨٨,٨ مليار خلال الفترة نفسها، الأمر الذي أدى إلى زيادة العجز، حيث إرتفع العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة من ١٣٤,٥

مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٤٢٩,٩ مليار في ختامي ٢٠١٨/٢٠١٩، وذلك على الرغم من إنخفاض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٠,٦% إلى ٨,٢% خلال العامين المذكورين.

يتم تمويل العجز من عدة مصادر، بعضها محلي «مصرفي وغير مصرفي»، مثل: الإقتراض من البنك المركزي أو من الجهاز المصرفي أو الإقتراض من القطاع العائلي أو من مصادر خارجية كالقروض التي تعقدها الدولة وهيئاتها العامة أو التسهيلات المصرفية أو المنح الخارجية، ويرتبط كل شكل من أشكال التمويل هذه بأحد الإختلالات الأساسية في الاقتصاد القومي، ويحتاج تقييم السياسة المالية إلى الأخذ بالحسبان طريقة تمويل العجز، لأن كل طريقة لها آثار وتكاليف معينة على الاقتصاد الكلي.

يعتبر الإقتراض من الأسواق والمؤسسات المالية هو أنسب وسائل تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة، لكن مع الأخذ في الحسبان أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون ذلك الإقتراض مصدراً مفتوحاً لسد حاجات الدولة دون ضابط، ورغم أن الحكومات تستطيع الإقتراض إلى ما لا نهاية، فإنه ينبغي عليها على المدى البعيد التمتع بالقدرة المالية على الوفاء، على الأقل بجزء من تكاليف الفوائد المستحقة عليها، دون اللجوء إلى الإقتراض من جديد، حينها سوف يأخذ مستوى الدين في الإرتفاع بصورة مستمرة، ولا يستثنى من ذلك سوى قيام الحكومة باستخدام الموارد بكفاءة عالية جداً، بحيث ينمو الاقتصاد بشكل مستمر، ويزيد على سعر الفائدة الحقيقي المستحق على الدين الحكومي، علماً بأن إستمرار عجز الموازنة لا يؤدي بالضرورة إلى إرتفاع نسبة الدين العام حتى لو كان التمويل بالإقتراض حتى وإن كان معدل نمو الناتج المحلي أعلى من سعر الفائدة على الدين العام. وبالتالي، فإن الإقتراض بسعر فائدة أقل من معدل نمو الناتج المحلي هو العامل الحاسم في وجود سقف محدد لنسبة الدين العام. فإذا كان الناتج في حالة نمو مستمرة، وأيضاً نسبة مصروفات خدمة الدين ثابتة، فإن ذلك لا يثير مخاوف كبيرة لأن الوعاء الذي ستفرض عليه الضرائب الإضافية اللازمة لخدمة الدين في حالة نمو تسمح بزيادة الإيرادات الضريبية، وهكذا يكون الدين العام، وما يترتب عليه من أعباء مالية في الحدود الآمنة.

المبحث الثاني

ديون صندوق النقد الدولي ومسار الانتعاش الاقتصادي (الجزء العملي).

مقدمة:

يعتمد الاقتصاد العالمي على أدوار كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية مع منظمات الأمم المتحدة في إدارة العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية والإقليمية والدولية، وتعتمد مصادر تمويل الصندوق على إشتراكات رؤساء الدول الأعضاء وحصصها ٧٥% من العملة الوطنية، ٢٥% من الذهب لأغراض الإقراض والمساعدات الفنية والتدريب والرقابة لمنع وقوع الأزمات، من هنا إهتم صندوق النقد الدولي بقضايا الاقتصاد الكلي للدول المقترضة والمشاركة في الحد من الفقر، كما إهتم البنك الدولي بقضايا التنمية الاقتصادية طويلة المدى والتشارك في رفع مستويات المعيشة، ومن سلبيات صندوق النقد الدولي الدعوة لإلغاء دعم الطاقة ورفع الضرائب وخفض العملة الوطنية والتضخم والفقر المتجدد والتهميش الاجتماعي وتزايد البطالة وفقدان الوظائف، لذلك، يرفض المواطنون «الدولة المدنية» روستات صندوق النقد الدولي، خاصة المطالبة بالخصخصة والإصلاحات الهيكلية والقروض غير المبررة وغياب أولويات توظيف الأموال المقترضة.

قدم صندوق النقد الدولي مساعدات لمصر، للتكيف مع تحديات «COVID 19 virus» من خلال دعم ميزان المدفوعات ومستويات الدين المرتفعة، محاولاً تأمين الإستقرار المالي والإستعداد للإنتمان بالشروط التي يطلبها الصندوق، وهنا إذاً وجهتي نظر، الأولى: قبول مصر بشروط صندوق النقد الدولي، والثانية: رفض المواطنين للشروط التي يفرضها الصندوق، وي طرح ذلك تساؤلات إستراتيجية حول الفرص البديلة للإقتراض الدولي مثل الإعتماد على صندوق النقد العربي والصناديق العربية للتنمية والصناديق الأوروبية والإفريقية وغيرها، كما يسلب الضوء على أهمية التحول الرقمي للديون الدولية لتحقيق شروط أفضل وأزمات أقل وسلبيات أدنى ممّا يطالب به صندوق النقد الدولي.

في ظل المتغيرات الاقتصادية الحالية ونفسي الأوبئة والفيروسات وتدايعات أزمة « COVID 19 virus»، أجبرت الحكومات إلى التحول الرقمي لملاء فجوة الأعمال الرقمية، والتي خلقت حاجة

ماسةً لتحويل إستراتيجيات الإبتكار الوطنية والمؤسسية نحو تسريع تطوير واستخدام التقنيات المتقدمة والتحول الرقمي، والعملات الرقمية، والذكاء الاصطناعي في قطاعات التنمية كالصحة والتعليم والتصنيع، أدى ذلك إلى نمو بعض القطاعات والصناعات وتقليص أخرى. لذلك، يجب الدخول في مرحلة التعافي والتي تتطلب مستويات غير مسبقة من التنسيق والإتصال وتغيير السياسات الموجودة، عندها برزت العديد من فرص التحول الرقمي في تنمية الموارد وعمل المؤسسات، لكنها مصحوبة بالعديد من التحديات من بينها الضغوط الشديدة التي فرضت عليها بين عشية وضحاها من حيث زيادة الطلب على الخدمات الرقمية، وإعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية، والتعاون اللازم مع المؤسسات، ومجموعة أخرى من القضايا الاقتصادية التي تتطلب نطاقاً واسعاً من المرونة العالية، والإستجابة الفورية لدعم العمل عن بعد.

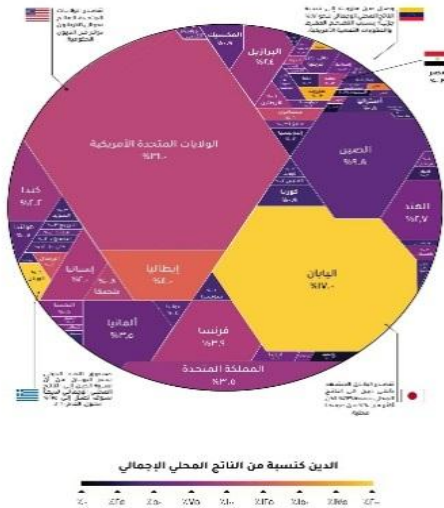
لذلك، إستبدلت الحكومة العديد من الإجتماعات والمؤتمرات عن بعد باجتماعات الفيديو (On line- Video Conversance)، وغيرها من أشكال الإتصال الافتراضية في حين زادت منصات الأعمال الرقمية مع التطور التكنولوجي والنقلة النوعية في الإبتكار وإستخدام المعلومات التي من خلالها الوصول إلى البيانات بطريقة مباشرة وسلسة، نتيجة لذلك فإنَّ المستقبل يكون مفتوحاً لنمو مؤسسات الأعمال الرقمية لقدرتها على البقاء.

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى برامج تمويل محلي ودولي لدعم القطاعات الاقتصادية والتنمية المستدامة والإصلاح الاقتصادي من «مجموعة البنك الدوليCWB، منظمة التعاون والتنمية OECD، مجموعة سياسات التنمية PDG»، وتوضح سياسات المالية العامة المصادر الداخلية والخارجية للتمويل. وتعد إدارة الدين الدولي من القضايا الإستراتيجية متعددة الأثار والأبعاد مثل «سعر الصرف، وسعر الفائدة، والتضخم والتنمية والفقير». بلغت ديون مصر في أغسطس ٢٠٢٠ نحو ١٢٠ مليار دولار، بتراجع ٣١% عن تلك الديون في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، وسداد ٦٨ مليار دولار أمريكي رغم أزمة «COVID 19 virus»، بجانب فوائد الدين التي تم سدادها، والتي بلغت ٢٥ مليار دولار أمريكي وفق جداول سداد ديون مصر الملزمة بسداد ٧٠٠ مليون دولار لنادي باريس IMF، مع زيادة أعباء الدين الخارجي على الدولة بنحو ٧,٩ مليار دولار IMF، أدى ذلك إلى ظهور أثر اقتصادي سلبي وهو تسويق سندات دولية بنحو مليار دولار، لذلك، بدأت تظهر تساؤلات حول كفاءة وفعالية وإنتاجية وربحية تلك الديون الخارجية من المصادر المختلفة. من هنا،

واجهت العديد من الدول النامية والآخذة في النمو والأسواق الناشئة «اليونان، مصر، دول إفريقية، دول أمريكا اللاتينية» مشكلات الدين الخارجي، ومعدل الفقر النسبي، وضرورة تحريك سعر الفائدة المرجعي.

أولاً: الدين الخارجي لمصر في ظل جائحة كورونا.

توضح أحدث بيانات صادرة عن وزارة المالية في ٢٠٢٠، إرتفاع قيمة الدين الحكومي المحلي والخارجي من ٤,٦ تريليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٤,٨ تريليون جنيه في ديسمبر ٢٠١٩، بنسبة زيادة تقدر بما يقرب من ٥,٨%. بمقارنة قيمة الدين الحكومي في ديسمبر ٢٠١٩، بقيمته في شهر يونيو من العام نفسه أي زاد بنسبة محدودة لا تزيد على ٣٢ مليار جنيه مصري. ترجع هذه الزيادة إلى إرتفاع قيمة السندات الحكومية بنسبة أعلى من نسبة زيادة أدون الخزنة في ضوء سياسة الحكومة بإطالة عمر الدين. كما إرتفع الدين الخارجي الحكومي من ٣٧,٩ مليار دولار أمريكي إلى ٤٠,٦ مليار دولار خلال الفترة نفسها، بينما إنخفضت ديون البنوك من ٩,٥ مليارات دولار إلى ٨,٧ مليار دولار. وتراجعت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٨٥,٩% في ديسمبر ٢٠١٨، ومن ٩٠,٢% في يونيو ٢٠١٩ إلى ٨٣,٣% في ديسمبر ٢٠١٩.



شكل رقم (١) حصة الدول من إجمالي الديون العالمية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2019.

قامت وزارة المالية في ٢٠٢٠، بتنفيذ إستراتيجية الدين العام في المدى المتوسط، والتي تستهدف تسوية المديونيات من خلال مبادلتها ببعض الأصول المميزة، وخفض نسبة الدين العام المحلي إلى أقل من ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي أي بقيمة ١٠٠ مليار جنيه سنوياً خلال ٤ سنوات. وتتضمن آليات تنفيذ هذا الهدف الإستراتيجي وضع سقف للقروض الخارجية وتجديد ما يخص القطاعات المختلفة، مع الحصول على أفضل الشروط والتسهيلات. وتأتي إستراتيجية الدين العام في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت الحكومة في تنفيذه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي خلال السنوات القليلة الماضية.

يتكون حجم الديون المصرية من جزأين: ديون محلية، وديون خارجية، وتمثل الديون المحلية دائماً النسبة الغالبة من حجم الدين المصري، والتي تتمثل في أغلب الأوقات في أذون وسندات خزانة تتراوح آجالها من ٩١ يوماً حتى ٢٥ عاماً.

ارتفع الدين الخارجي لمصر إلى ١٣١ مليار دولار، لذلك، إستغلت الحكومة المصرية سوق السندات بإصدار سندات دولية بقيمة ٥ مليار دولار، وكشفت بيانات حديثة عن إرتفاع الدين الخارجي لمصر بنسبة ١٤,٣% على أساس سنوي إلى ١٣١,٦ مليار دولار في ٢٠٢٠، مقارنة بنحو ١١٥,١ مليار دولار في ٢٠١٩. تظهر بيانات تقرير البنك الدولي لإحصاءات الديون الدولية ٢٠٢٢، تباطؤاً طفيفاً في النمو السنوي للديون الخارجية لمصر، واستمراراً لاتجاه هبوطي إستمر لسنوات. ومن ثم ارتفع الدين الخارجي بنسبة ١٤,٩% على أساس سنوي في ٢٠١٩، بعد نموه بنسبة ١٨,٣% على أساس سنوي في ٢٠١٨، ٢٢,٥% على أساس سنوي في ٢٠١٧.

إرتفع قروض صندوق النقد الدولي لمصر بنسبة ٥٥% على أساس سنوي في ٢٠٢٠ لتصل إلى ٢٠,٤ مليار دولار، وكانت هذه القروض في الأغلب بسبب أزمة كورونا. ويشير التقرير إلى قرض صندوق النقد الدولي بقيمة ٢,٨ مليار دولار بموجب «أداة التمويل السريع» بالصندوق، والذي إستقبلته مصر في مايو ٢٠٢٠ للمساعدة في دعم ميزان مدفوعاتها وسط الجائحة. وتلقت أيضاً ٣,٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ من إتفاق الإستعداد الإئتماني بقيمة ٥,٢ مليار دولار لمدة عام واحد وافق عليه صندوق النقد الدولي. أمّا بالنسبة للسندات الدولية: إستغلت الحكومة المصرية سوق السندات بإصدار سندات دولية بقيمة ٥ مليار دولار في مايو من العام الماضي ثم إتجهت الحكومة

والقطاع الخاص إلى كل أشكال القروض الأخرى للمساعدة على تخطي العام الأول للجائحة، بما في ذلك التسهيلات المالية والقروض التنموية والصكوك والسندات الخضراء. بسبب الجائحة عانى الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر تراجعاً بنسبة ٣٥% إلى ٥,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، مقارنة بنحو ٩ مليارات دولار في ٢٠١٩، هو أدنى مستوى سجلته مصر منذ عام ٢٠١٤، كان ذلك متوقعاً وما تلاها من تراجع. يأتي ذلك رغم الجهود المتضافرة لتعزيز تنويع «الإستثمار الأجنبي المباشر» في مصر، ومحاولات لإحياء صندوق الإستثمار السعودي المصري الخامل منذ فترة طويلة والذي تصل قيمته إلى ١٦ مليار دولار، ولا يزال الإستثمار الأجنبي المباشر المصري يتركز بشكل كبير في النفط والغاز.

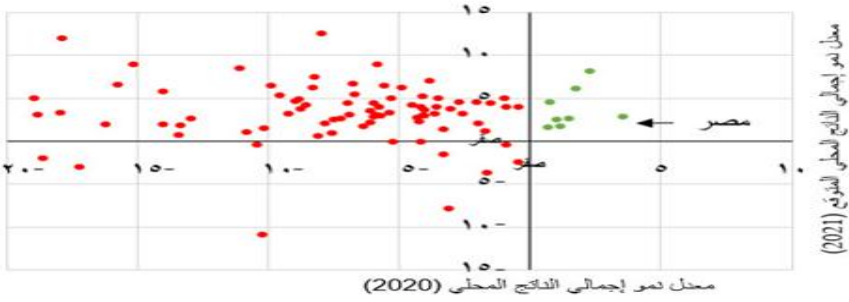
في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جاءت مستويات الديون والإستثمار الأجنبي المباشر في مصر أقل من المتوسط، حيث إرتفع الدين الخارجي بنسبة ٨,٥% إلى ٣٧٠ مليار دولار في ٢٠٢٠، مقارنة بنحو ٣٤١ مليار دولار في عام ٢٠١٩، في حين إنخفضت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ١٦% في المتوسط إلى ١٤,٣ مليار دولار، مقارنة بنحو ١٦,٩ مليار دولار في العام السابق وسط تباطؤ إقليمي في الإستثمار. زاد الدين الخارجي بين الدول الفقيرة بنسبة ٥,٣% إلى ٨,٧ تريليون دولار في ٢٠٢٠، بعدما حاولت تلك الدول تجنب تأثيرات الجائحة بإجراءات تحفيز طارئة ضخمة. وبلغ متوسط الزيادة في الديون الخارجية بين البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل باستثناء الصين ٣,٤%.

ثانياً: كيف أثرت جائحة كوفيد ١٩ على مصر ؟

على غرار الوضع في معظم الأسواق الصاعدة، تمثل جائحة (COVID 19 virus)، صدمة هائلة للاقتصاد المصري، وسرعان ما إنعكست تداعياتها من خلال التوقف المفاجئ للسياحة التي كانت في بداية الأزمة، والتي تسهم بنحو ١٢% من إجمالي الناتج المحلي وتوفر ١٠% من فرص العمل ٤% من إجمالي الناتج المحلي من الدخل بعملات أجنبية. أدت الإجراءات الاحترازية لاحتواء الفيروس ومنعه من الإنتشار بما في ذلك الإغلاق العام الجزئي والقيود على طاقة إستيعاب الأماكن العامة إلى تراجع مؤقت في الأنشطة المحلية، كما أثرت على نمو الناتج المحلي الإجمالي وسببت انخفاضاً تراوح ما بين ٣-٥%. ثم إنخفض إلى نسبة ١٠%، وفي المتوسط يكلف كل شهر إضافي من الأزمات ٢-٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. تأثر التصنيع مع العديد من

سلاسل القيمة العالمية الأساسية إما بالتوقف أو تمت مقاطعته بشدة، مثل أي قطاع آخر، كما شكّل اضطراب في النشاط الاقتصادي العالمي، ممّا عرض سبل العيش للخطر وإجهاد المالية العامة، بينما تعرضت موازنة الحكومة للضغط لأنّ تباطؤ النشاط الاقتصادي أسفر عن إنخفاض الإيرادات الضريبية.

كذلك، شهدت مصر خروج تدفقات رأسمالية كبيرة تزيد على ١٥ مليار دولار خلال الفترة من مارس وإبريل ٢٠٢٠، مع إنسحاب المستثمرين من الأسواق الصاعدة بحثاً عن الإستثمار المأمون. مع هذا، كانت مصر من بلدان الأسواق الصاعدة القليلة التي حققت معدل نمو موجب في إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، وحافظت عليه لإستجابة الحكومة في الوقت المناسب وفي فترة قصيرة من الإغلاق العام وتنوع الاقتصاد المصري نسبياً.



الشكل رقم (٢) نمو إجمالي الناتج المحلي في الأسواق الصاعدة % (نمو موجب).
المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي، موقع صندوق النقد الدولي IMF.

ثالثاً: التدابير التي وضعتها الحكومة لمعالجة أزمة (COVID 19 virus).

دخلت مصر أزمة (COVID 19 virus)، مسلحة بهوامش كبيرة، بسبب الإصلاحات التي تنفذها منذ عام ٢٠١٦ لتسوية الإختلالات الاقتصادية الكلية من خلال إتفاقات مثل «تسهيل الصندوق الممدّد» (EFF) للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩. شملت هذه الإصلاحات تعويم سعر الصرف للتخلص من المبالغة في تقييم العملة، وضبط أوضاع المالية العامة لتخفيض الدين العام وإصلاح دعم الطاقة لمعالجة أحد المخاطر المالية الرئيسية، وإتاحة حيز للإتفاق الاجتماعي، والإصلاحات الهيكلية لتقوية مناخ الأعمال وجذب الإستثمارات وزيادة فرص العمل، ولا سيما للشباب والنساء

وذلك من وجهة نظر الحكومة. نتيجة لذلك، تمكنت الحكومة من الإستجابة بسرعة من خلال خطة دعم شاملة مع الحفاظ على الإستقرار الاقتصادي، يتمثل في تضمن الدعم المالي مساعدة مؤسّسات الأعمال والعاملين في القطاعات الأشد تضرراً مثل السياحة والصناعة التحويلية، وتأجيل سداد الضرائب، وتوسيع برامج التحويلات النقدية إلى الأسر الفقيرة والعاملين غير النظاميين. إضافة لهذا، قام البنك المركزي المصري بتخفيض أسعار الفائدة الأساسية بمقدار ٤٠٠ نقطة أساس خلال عام ٢٠٢٠، فانخفضت على الودائع الليلة واحدة فقط من ١٢,٢٥% إلى ٨,٢٥% لمساعدة دعم النشاط الاقتصادي وتخفيف الضغوط في الأسواق المالية المحلية. لذلك، أطلق البنك مبادرات مهمة من التدابير الإستثنائية على مستوى القطاع المالي لضمان سلاسة تدفق الإئتمان في الاقتصاد في أعقاب أزمة (COVID 19 virus)، ولتخفيف الضغوط على المقترضين وضمان توافر السيولة للقطاعات الأشد تأثراً منها زيادة إمكانات الحصول على إئتمان بأسعار فائدة تفضيلية وتأجيل سداد الإستحقاقات الإئتمانية القائمة لمدة ستة أشهر.

❁ آليات علاج الأزمة.

في هذا السياق، تأتي أهمية الدراسة في وضع الحلول الدائمة لها، ليس فقط لإصلاح الخلل الناجم عنها حالياً، ولكن أيضاً لعدم تحميل الأجيال القادمة بأعباء الجيل الحالي، بمعنى آخر، إذا كان الدين الخارجي يؤدّي إلى تحويل الموارد الاقتصادية إلى الخارج، فيتمثل الدين المحلي في إعادة توزيع الدخل بين المقيمين، فالإستخدام المتزايد لجانب من القروض العامّة في الإنفاق على الإستهلاك العام يعني نقل العبء المالي لهذه المصروفات إلى الأجيال المقبلة، كما أنّ تزايد الإعتماد على القروض، ويعني نقل العبء المالي لهذه المصروفات إلى الأجيال المقبلة، إضافة إلى تزايد الإعتماد على القروض، ممّا يعني بدهاءة تخفيف كامل عبء الضرائب عن الجيل الحالي، ومن هنا وضعت إدارة الدين العام المحلي عدة شروط، من أهمها:

- ١) تدبير التمويل من القطاع غير الحكومي لتغطية إحتياجات إقتراض الحكومة.
- ٢) تخفيض تكلفة الإقتراض إلى أدنى حد، أخذاً في الحسبان التنسيق مع السياسة النقدية.
- ٣) الحرص على ألا تتجاوز الديون العامة نسبة معينة من الدخل القومي، تتلائم مع الأعباء المترتبة عليها.

- ٤) وضع إستراتيجية متكاملة لإدارة الدين العام إدارة اقتصادية سليمة تضمن عدم تعرض الاقتصاد القومي لأي أزمات مالية أو اقتصادية.
- ٥) ربط إدارة الدين العام بإطار اقتصادي كلي تسعى الحكومة من خلاله إلى ضمان القدرة على الإستمرار في تحمل مستوى معين للدين ومعدل نموه.
- ٦) وضع حزمة من السياسات الاقتصادية يتم تنفيذه البعض منها على المدى القصير والبعض الآخر على المدى البعيد والمتوسط، وذلك عن طريق إدارة التدفقات النقدية إدارة جيدة، تضمن الحد من أعباء التأخير وإعادة هيكلة الدين العام الحكومي، وتخفيض أعباء خدمة الديون عن طريق الإستفادة من المصادر المحلية والخارجية الأقل تكلفة.
- ٧) ربط التمويل الخارجي بحزمة متكاملة من القروض والمنح وفقاً لشروط كل قرض وطبيعة المشروع.

شهدت المؤشرات الكلية للديون السيادية المصرية تحسناً ملحوظاً خال فترة العاميين الماضيين، مسجلة تراجعاً على مستويات النسبة ومعدلات خدمة الديون، حيث إنَّ إجمالي الديون المصرية إنخفض إلى ٩٠% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩ مقابل ما نسبته ١٠٨% قبل عامين، وكان وراء هذا سببان رئيسان هما:

أولاً: إستمرار معدلات النمو الإيجابية للاقتصاد المصري، التي بلغت في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ٥,٦%.

ثانياً: إستمرار تحسن أسعار الصرف للجنيه المصري أمام الدولار الأجنبي، نتيجة العديد من العوامل والمؤشرات، أهمها: ميزان المدفوعات والإحتياطي النقدي الأجنبي.

إستمر الدين الحكومي في التراجع حتى مارس ٢٠٢٠، حيث سجل ٨٣,٦% من إجمالي الناتج المحلي، إلا أنه مع دخول مصر في مراحل العزل الصحي والإجراءات الإستثنائية التي شهدتها البلاد خلال الفترة من منتصف مارس وحتى أغسطس ٢٠٢٠، إرتفع معدلات الدين السيادي لمصر مرة أخرى نظراً للتباطؤ المتوقع في معدلات نمو الناتج المحلي وانخفاض الإيرادات من عدة قطاعات أهمها النقل الجوي والسياحة، حيث من المتوقع أن يعاود معدل الديون السيادية الإرتفاع مرة أخرى لمستوى ٩٠% من إجمالي الناتج المحلي. هذا التحسن كان له أثر كبير في مقدرة مصر على الحفاظ على معدلات التقييم الإئتماني في الحدود الآمنة والجاذبة للإستثمار، كما ساهم بنسبة

كبيرة في تخفيض نصيب مصر من إجمالي حجم الديون العالمية، حيث إنخفضت نسبة حصة مصر من إجمالي الديون العالمية من ٠,٦% في عام ٢٠١٨ إلى نسبة ٠,٣% في أواخر عام ٢٠١٩، ذلك طبقاً لخريطة الديون العالمية الصادرة من البنك الدولي في أكتوبر ٢٠٢٠.

٨) ضبط أوضاع المالية العامة (السياسة المالية المتاحة).

ترتب على خفض الدين العام تبني خطة لضبط أوضاع المالية العامة، المفاضلة بين الخسائر قصيرة الأجل والعوائد طويلة الأجل. ويتوقف إختيار الحكومة على المزيج المستخدم من أدوات وإجراءات السياسة المالية اللازمة لتحقيق ضبط أوضاع المالية العامة على عدة إعتبارات من أهمها: مستوى الإنفاق العام السائد قبل البدء في تحقيق الإصلاحات المنشودة. فإذا كان مستوى الإنفاق العام مرتفعاً للوفاء بالتزامات الحكومة تجاه مواطنيها، خصوصاً لمواجهة الإنفاق على التعليم والصحة لإتاحة الخدمة للجميع وبكفاءة عالية، يصبح لزاماً على الحكومة في الأجل القصير المفاضلة بين الحاجات المختلفة وفق قائمة الأولويات، وترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته، واستبعاد الإنفاق الإستهلاكي الترفي.

أمّا إذا كان مستوى الإنفاق العام منخفضاً قبل البدء في إتخاذ إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة، تلجأ الحكومة في معظم الأحيان إلى زيادة الإيرادات الضريبية. وتفاضل الحكومة أيضاً بين الآثار السلبية المترتبة على خفض الإنفاق العام أو زيادة الإيرادات الضريبية في الأجل القصير على النشاط الاقتصادي وبين النتائج الإيجابية المستدامة في الأجل المتوسط والطويل الناتجة عن ضبط أوضاع المالية العامة، وما يترتب عليها من تحقيق إستقرار بيئة الاقتصاد الكلي، وخفض معدلات التضخم، وسعر الفائدة، وتراجع معدلات البطالة، وتعزيز التنافسية الدولية وجذب الإستثمار المحلي والأجنبي، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

تتمثل الآثار السلبية: على المدى القصير في خفض الإنفاق العام، ومن ثم تراجع الإستهلاك الخاص للقطاع العائلي بسبب تراجع القدرة الشرائية للدخول الثابتة. وفي ضوء إستمرار إجراءات الضبط المالي بالكفاءة المطلوبة وباستخدام مزيج متوازن بين الأدوات المختلفة المستخدمة للضبط المالي، يبدأ الاقتصاد في الخروج من حالة الإنكماش، وتعود معدلات النمو إلى معدلاتها السابقة تدريجياً،

تظهر النتائج الإيجابية: المترتبة على زيادة الإنفاق الإستثماري، ورفع كفاءته، والإستثمار في رأس المال البشري، وفي خفض الآثار التشويهية التي تترتب على فرض الضرائب بأنواعها المختلفة. وتظهر هذه النتائج في الأجل المتوسط وتستمر في الأجل الطويل.

رابعاً: دور صندوق النقد الدولي في دعم مصر وتعافيها.

قدم الصندوق دعماً مالياً قدره ٨ مليارات دولار من خلال خطة تقوم على ركيزتين لمساعدة مصر على تلبية الإحتياجات المالية التي نتجت عن الجائحة. وقدمت أداة التمويل السريع مساعدة مالية طارئة قدرها ٢,٨ مليار دولار في مايو ٢٠٢٠ لضمان توافر نقد أجنبي لدى الحكومة يكفي تمويل الواردات والإحتياجات الأخرى الضرورية. كان إتفاق الإستعداد الإئتماني (SBA)، الذي صدرت الموافقة بشأنه في يونيو ٢٠٢٠، أتاح للحكومة الحصول على موارد بلغ مجموعها ٥,٤ مليار دولار أمريكي على مدى ١٢ شهراً اللاحقة.

ساعد إتفاق الإستعداد الإئتماني السلطات في المحافظة على الإستقرار الاقتصادي، وإعادة بناء الإحتياطيات الدولية لاستعادة الهوامش التي سحبت منها بغرض التصدي للأزمة والتقدم في تنفيذ أهم الإصلاحات الهيكلية بما فيها تدابير تعزيز الموارد العامّة، وزيادة شفافية المالية العامة والحكومة، وتحقيق تقدم في القوانين لتحسين بيئة الأعمال، بغية وضع مصر على مسار للتعافي القوي والإحتوائي. حققت السياسات الاقتصادية في ظل البرنامج توازناً بين دعم الاقتصاد للمساعدة على حمايته من صدمة (COVID 19 virus)، وضمان بقاء الدين في مستويات يمكن الإستمرار في تحملها للحفاظ على ثقة المستثمرين. وبسبب تحرك الحكومة الحذر في الوقت المناسب على مستوى السياسات، مقترناً بالدعم من الصندوق، من هنا أبدى الاقتصاد صلابة لبلوغ النمو ٢,٨% في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

جدول رقم (١) مؤشرات اقتصادية مصرية مُختارة:

السنة المالية	السنة المالية	المؤشر
٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	
٢,٨	٣,٦	معدل النمو السنوي (%)
٤,٦	٥,٧	تضخم مؤشر أسعار المستهلك (متوسط الفترة، %)
٨,٢-	٧,٩-	رصيد المالية العامة الكلي (قطاع الموازنة العامة، % من إجمالي ن م)
٩٢,٠	٩٠,٠	الدين العام (الحكومة العامة، % من إجمالي الناتج المحلي)

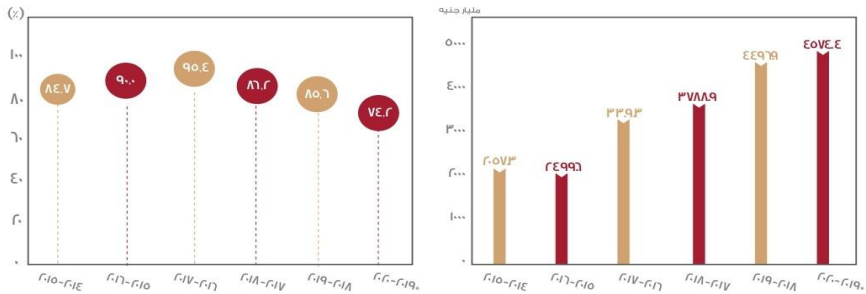
المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، موقع صندوق النقد الدولي IMF.

من هنا تلاحظ توافق بيانات السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، بالفترة من يوليو ٢٠١٩ إلى يونيو ٢٠٢٠، وكذلك، توافق بيانات السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، بالفترة من يوليو ٢٠٢٠ إلى يونيو ٢٠٢١.

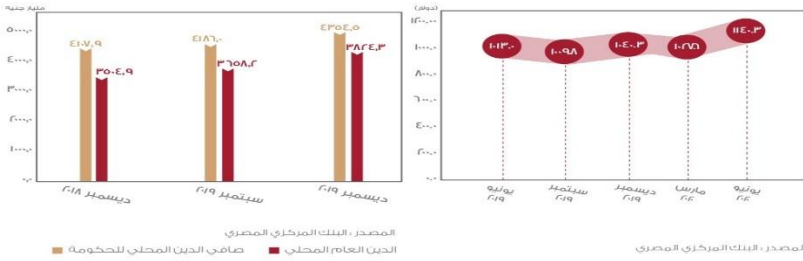
خامساً: أبرز المؤشرات للدين العام المحلي والخارجي.

(١) مؤشر نسبة الدين العام المحلي والخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

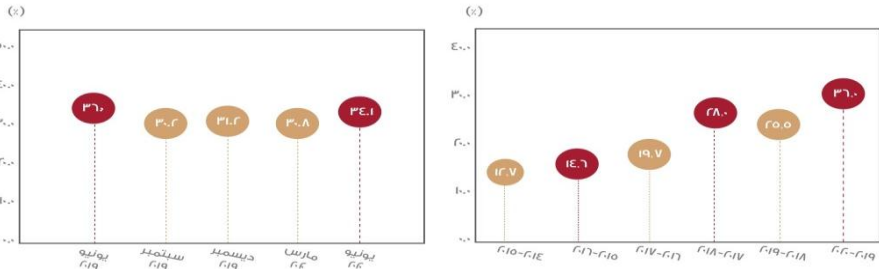
نجحت الحكومة المصرية في خفض نسبة الدين العام بشقيه المحلي والخارجي من أعلى مستوى له ١٠,٨% من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٨٧,٥% بنهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بعد إنتهاء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي. متأثراً بجائحة « COVID 19 virus»، ارتفع الدين العام إلى ٩١,٥% في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، ومن ثم ينخفض تدريجياً إلى ٨٢,٩% نهاية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢. وكان من المستهدف تخفيضه إلى نسبة ٦٨% عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وهي نسبة تقترب تدريجياً من النسبة الآمنة عالمياً، والتي تقدر بنحو ٦٠-٧٠% وفقاً للتصور الأساسي Baseline Scenario، المتفق عليه بين السلطات المصرية والبنك المركزي وصندوق النقد الدولي. على الرغم من ارتفاع قيمة صافي الدين العام المحلي والخارجي، إلا أننا نلاحظ تراجع في نسبة صافي الدين العام المحلي والخارجي للناتج المحلي الإجمالي بعد عام ٢٠١٧، وكذلك، نسبة خدمة الدين، ومتوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي، كما هو مبين في الأشكال البيانية اللاحقة من رقم (٣-٨).



شكل رقم (٣) تطور صافي الدين العام (المحلي والخارجي). شكل رقم (٤) تطور نسبة صافي الدين العام (محلي وخارجي) (ن م ج).



شكل رقم (٥) تطور متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي. شكل رقم (٦) تطور الدين العام المحلي وصافي الدين المحلي الحكومي.



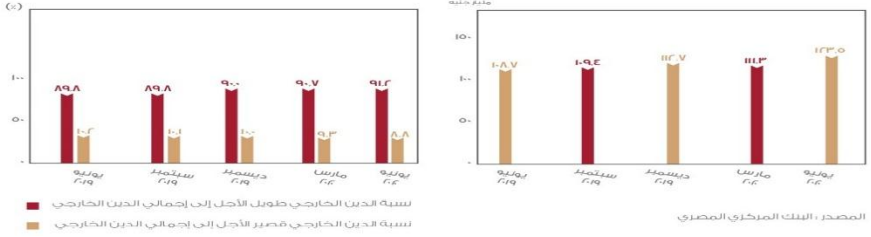
شكل رقم (٧) تطور نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات السلعية والخدمية. شكل رقم (٨) تطور نسبة الدين الخارجي إلى م ج.

المصدر: وزارة المالية، البنك المركزي المصري، مؤشرات الدين العام في مصر، القاهرة، فبراير ٢٠٢١.

يشير الدين العام بمصر على أنه: قيمة الأعباء التي يتحملها الاقتصاد القومي، نتيجة الإقتراض من العالم الخارجي، وتتمثل قيمة هذه الأعباء في الفوائد بالعملة الأجنبية التي يتم دفعها نتيجة هذا الدين في فترة زمنية معينة، وتشمل مدفوعات أقساط الدين والفوائد الفعلية للدين الخارجي خلال العام. على الرغم من إرتفاع قيمة صافي الدين العام المحلي والخارجي، وقد تراجع في نسبة صافي الدين العام المحلي والخارجي للناتج المحلي الإجمالي بعد عام ٢٠١٧.

تطور نسبة فوائد الدين الداخلي والخارجي للناتج المحلي الإجمالي.

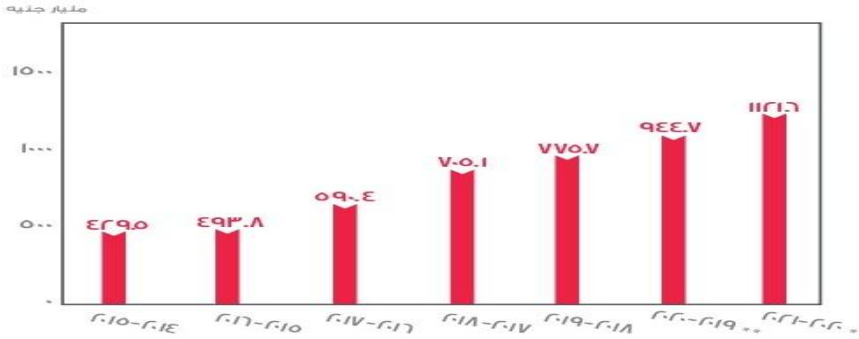
تتمثل قيمة الأعباء التي يتحملها الاقتصاد القومي، نتيجة الإقتراض من العالم الخارجي في الفوائد بالعملة الأجنبية التي يتم دفعها نتيجة هذا الدين في فترة زمنية معينة، وتشمل مدفوعات أقساط الدين والفوائد الفعلية للدين الخارجي خلال العام.



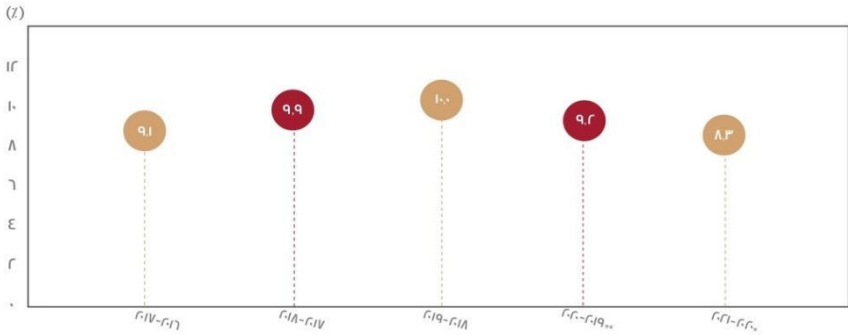
المصدر: البنك المركزي المصري

شكل رقم (٩) تطور الدين الحكومي. تطور نسبة الدين الخارجي قصير وطويل الأجل إلى إجمالي الدين الخارجي.

(١) هناك تراجع ملحوظ في نسبة الفوائد للنواتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢٠، وارتفع مرة أخرى خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، لتسجل ٣,٨% تقريباً.

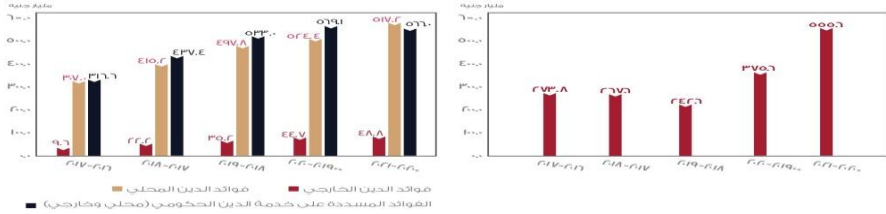


شكل رقم (١٠) تطور إجمالي خدمة الدين الحكومي (محلي وخارجي).



شكل رقم (١١) تطور نسبة فوائد الدين الداخلي والخارجي للنواتج المحلي الإجمالي.

٢) تراجع نسبة الدين الخارجي قصير الأجل إلى إجمالي الدين الخارجي خلال عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠، مع إرتفاع نسبة الدين الخارجي طويل الأجل إلى إجمالي الدين الخارجي وهو ما يقلل الضغط على الحكومة في الأجل القصير.



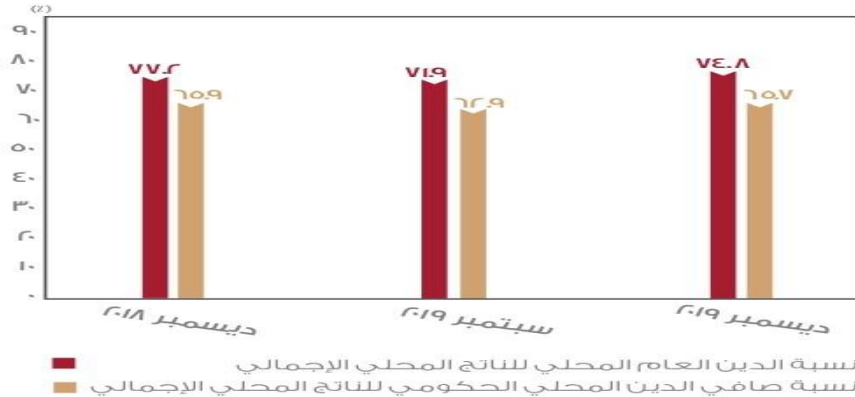
شكل رقم (١٢) تطور إجمالي الأقساط المسددة على خدمة الدين الحكومي (محلي وخارجي). شكل

رقم (١٣) تطور قيمة الفوائد المسددة على خدمة الدين الحكومي (محلي وخارجي).

٣) تراجع متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية، وكذلك قيمة الفوائد على الدين الداخلي ومن ثم تراجع قيمة إجمالي الفوائد.

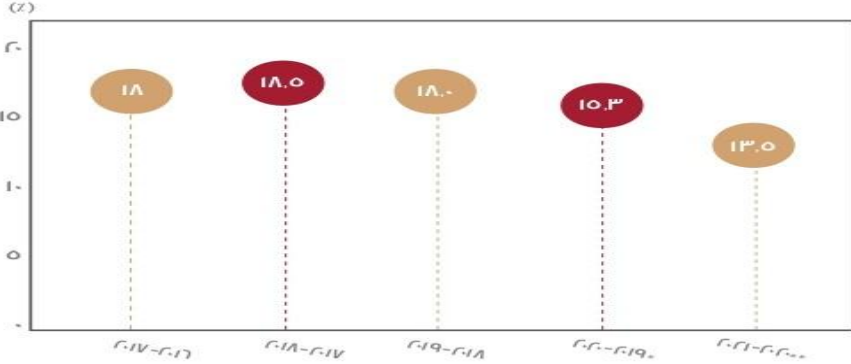
٤) الدين العام المحلي: يمثل رصيد الدين المجمع المستحق على الحكومة والهيئات الاقتصادية بعد إستبعاد إقتراض الهيئات الاقتصادية من بنك الإستثمار القومي واقتراض قطاع الموازنة من الهيئات الاقتصادية.

٥) صافي الدين المحلي الحكومي: ويمثل إجمالي الأرصدة من الأذون والسندات الحكومية وصافي مركز حساباتها مع الجهاز.



شكل رقم (١٤) تطور نسبة الدين العام المحلي وصافي الدين المحلي الحكومي للنتائج المحلي الإجمالي.

٦) تراجع متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية، وكذلك قيمة الفوائد على الدين الداخلي ومن ثم تراجع قيمة إجمالي الفوائد المصرفية.



شكل رقم (١٥) تطور متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية.

المصدر: وزارة المالية، البنك المركزي المصري، مؤشر خدمة الدين العام في مصر، القاهرة، ٢٠٢١.

جدول رقم (٢) مؤشرات سوق الأوراق المالية (البورصة المصرية).

معدل التغير %		نهاية يناير ٢٠٢١	نهاية ديسمبر ٢٠٢٠	نهاية يناير ٢٠٢٠	المؤشر
سنوي	شهري				
١٢,٦ -	٦,٢	١٤٠٦٩,٦	١٣٢٤٥,٩	١٦٩٩,١	EGX 30 capped _£_
٨٤,٤	٩,٨	٢٣٥٥,٧	٢١٤٥,٢	١٢٧٧,٥	EGX 70 EWI _£_
٢٢,٢	٥,٩	٢٣٦٦,٢	٢٢٣٥,٤	١٩٣٥,٩	EGX 50 EWI _£_

المصدر: الحكومة المصرية، وزارة المالية، البورصة المصرية، القاهرة، ٢٠٢١.

جدول رقم (٣) قيم تداول الأسهم المقيدة.

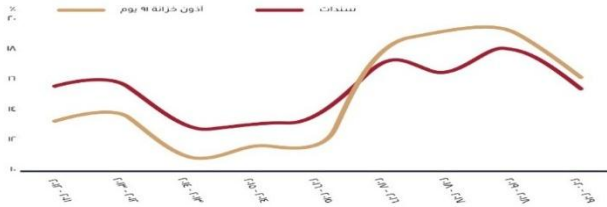
معدل التغير %		ديسمبر ٢٠٢١	نوفمبر ٢٠٢٠	ديسمبر ٢٠١٩	البيان
سنوي	شهري				
١٦٩,٥	١٦,١	٣٦٥٩٩,١	٣١٥٢٣,٩٨	١٣٥٨١,٤	إجمالي قيمة تداول الأسهم المقيدة بالجنيه (مليون جنيه).
٢٦,٠ -	٢٤,٧	٢٠,٤	١٦,٤	٢٧,٦	إجمالي قيمة تداول الأسهم المقيدة بالدولار (مليون دولار).

المصدر: الحكومة المصرية، الهيئة العامة للرقابة الإدارية، القاهرة، ٢٠٢١.

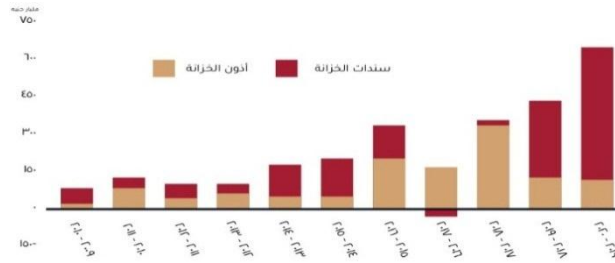
جدول رقم (٤) قيمة وكمية الإصدارات الجديدة.

معدل التغير %		ديسمبر ٢٠٢١	نوفمبر ٢٠٢٠	ديسمبر ٢٠١٩	المؤشر
سنوي	شهري				
٣٢٠,٨	٤٤,٤ -	٣٨٧٢,٤	٦٩٦٨,٦	٩٢٠,٣	كمية الإصدارات الجديدة من الأسهم - تأسيس وزيادة (مليون سهم).
٦٦,٩	١,٧ -	١٨٥٦١,٤	١٨٨٧٤,٤	١١١٢٤,٢	قيمة الإصدارات الجديدة من الأسهم - تأسيس وزيادة (مليون جنيه).

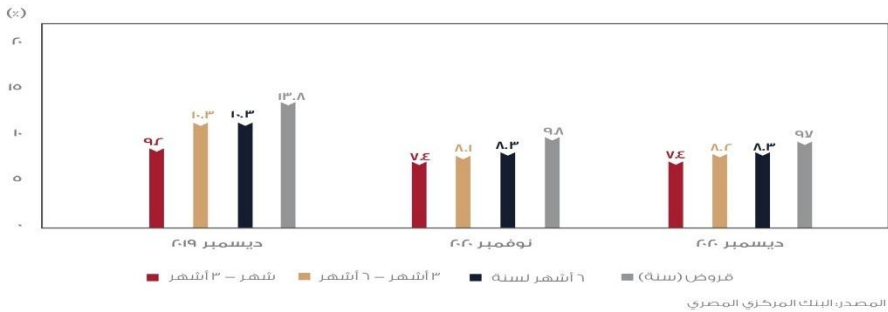
المصدر: الحكومة المصرية، الهيئة العامة للرقابة الإدارية، القاهرة، ٢٠٢١.



شكل رقم (١٦) تقلبات سعر الفائدة على الديون وتحويلها إلى آجال طويلة الأمد ومتوسطة الأمد.



شكل رقم (١٧) تقلبات سعر الفائدة على الديون وتحويلها إلى آجال طويلة الأمد ومتوسطة الأمد.



شكل رقم (١٨) متوسط سعر الفائدة الشهرية المرجحة.

المصدر: وزارة المالية، البنك المركزي المصري، مؤشر الدين العام في مصر، القاهرة، ٢٠٢١.

(٢) مؤشر معدل النمو في الدين العام.

يتزايد معدل نمو الدين العام مع تزايد العجز الكلي في الموازنة والعكس صحيح، وتصديقاً لذلك فقد إتجهت هذه المعدلات نحو الإنخفاض، بسبب الإنخفاض التدريجي في قيمة العجز الكلي ونسبه إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تحسن متوسط آجال إستحقاق الدين العام. وفي ضوء ذلك، شهدت نسب العجز الكلي بالموازنة إنخفاضاً تدريجياً من ١٣,٧% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى نحو ٧,٥% عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، مع توقع أن يرتفع إلى ٨,١% عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، بسبب جائحة «COVID 19 virus»، قبل أن ينخفض إلى ٥,٢% عام ٢٠٢٢/٢٠٢١. وبذلك تقترب نسبة العجز من الحدود الآمنة ٣%.

(٣) مؤشر تحقيق فائض أولي في الموازنة.

نجحت الحكومة المصرية في تحقيق فائض أولي للسنة الثالثة على التوالي، مستهدفاً في موازنة بلغت نحو ٢% من الناتج المحلي الإجمالي لأول مرة في موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بعجز أولي ٣,٥%، ٠,٣% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠١٥/٢٠١٦، ٢٠١٧/٢٠١٨ على الترتيب. كما استطاعت أيضاً أن تحقق فائضاً أولياً بنسبة ١,٤% نهاية العام السابق ٢٠٢٠/٢٠١٩ أقل من المستهدف ٢% بسبب جائحة «COVID 19 virus»، أما في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، من المتوقع أن تصل نسبة الفائض الأولي ٠,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، ومتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى نحو ٢,١% العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، وسوف تستمر عند هذا المستوى حتى العام المالي ٢٠٣٠. ويستخدم هذا الفائض الأولي في سداد فوائد الدين العام بالموازنة.

(٤) مؤشر هيكل محفظة الدين.

تستهدف إستراتيجية إدارة الدين زيادة تدريجية في أحجام سندات الخزانة وأجالها على حساب إصدارات أدونات الخزانة، عبر الأطروحات المنتظمة وإعادة فتح السندات لزيادة أجل متوسط الدين الحكومي، لتوحيد منحى العائد لأوراق الدين الحكومي وخفض الديون التي يستحق أجلها سنوياً. كما تم إدخال أدوات جديدة مثل السندات صفيرية الكوبون وسندات متغيرة العائد، والصكوك والسندات

الخضراء والسندات المربوطة بالكوريدور والتضخم، ومشروعات البنية التحتية، بجانب السعي إلى جذب المستثمرين الأفراد والمؤسسات غير المالية، وهو ما يؤدي إلى خفض تكلفة الاقتراض.

(٥) مؤشر متوسط فترة إستحقاق الدين.

تركز الإستراتيجية العامة لإدارة الدين على إطالة أجله، فقد نجحت وزارة المالية في زيادة متوسط فترة إستحقاق الدين إلى نحو ٣,٢ سنوات في ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ ١,٣ سنة في نهاية العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، ومن المتوقع إرتفاعها إلى ٤ سنوات بنهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، و٤,٥ سنوات بنهاية ٢٠٢١ - ٢٠٢٢.

(٦) مؤشر مخاطر الدين الخارجي.

يتسم هيكل الدين العام بالإستقرار، حيث يشكل متوسط وطويل الأجل ما يزيد على ثلثي إجمالي الدين العام، وهي نسبة مطمئنة بالمعايير الدولية. كما لا تتعدى نسبة الدين بالعملات الأجنبية ٤٣.٤ % من مزيج عملات الدين العام على أقصى تقدير. كما أنّ الدين الخارجي يمثل نسبة ٣٣,٢ % من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة ما زالت في الحدود الآمنة ٣٠ - ٥٠ % التي لا تشكل خطراً كبيراً على إستدامة إدارة الدين العام.

معظم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل، ويتكون من ديون دول نادي باريس الثنائية والمؤسسات الدولية، وأنّ خيار الحصول على التمويل من مؤسسات دولية ما زال متاحاً لخفض تكلفة خدمة الدين. نجحت الحكومة في أن تعكس منحى الدين الخارجي لتسجل تراجعاً في قيمة الدين الخارجي لأول مرة منذ ٤ سنوات خلال الربع الأول ٢٠٢٠. تراجع رصيد الدين الخارجي لمصر لأول مرة بنهاية مارس ٢٠٢٠ إلى ١١١,٣ مليار دولار مقابل ١١٢,٧ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٩ بتراجع قدره ١,٤ مليار دولار. تؤكد تقارير مؤسسات التصنيف الإئتماني العالمية «ستاندرد أند بورز، وموديز، وفيتش» إستدامة مستوى الدين العام في مصر بشقيه المحلي والخارجي مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة بالرغم من «COVID 19 virus».

(٧) مؤشر هيكل محفظة الدين العام.

يبلغ متوسط سعر الفائدة على الدين المحلي نحو ١١% مقارنة بمتوسط سعر الفائدة على الدين الخارجي ٣,٣%. كما بلغ نسبة الدين متوسط وطويل الأجل ثلثي الدين عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. ويمثل

الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل نحو ٩٠% من إجمالي الدين الخارجي، وانخفضت نسبة فوائد الدين العام إلى الإيرادات الضريبية من نحو ٧٥% عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى نحو ٦٦% بنهاية العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، لكنها زادت مع جائحة «COVID 19 virus» لتبلغ نحو ٧٠% العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠.

(٨) مؤشر التمويل المحلي للدين الحكومي.

تراجع الدين العام المحلي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لأدنى مستوى له منذ ١٠ سنوات، حيث كان التمويل المحلي يمثل العمود الفقري ٩١,٣% في تمويل العجز الكلي في الموازنة عام ٢٠١٦/٢٠١٥، لكن إستعدادات مصر قدرتها على الإقتراض من أسواق المال العالمية بعد تصاعد أسعار الفائدة المحلية وتحسن تصنيف مصر الإئتماني، وبدأت الحكومة تخفف تدريجياً من اعتمادها على الإقتراض المحلي لتمويل عجز الموازنة بزيادة إعتماها على التمويل الخارجي لانخفاض تكلفة فائدته ٤٠% من سعر الفائدة على الإقتراض المحلي، يفسر ذلك إنخفاض نسبة إسهام التمويل المحلي لعجز الموازنة تدريجياً حتى بلغ ٦٣,٣% في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨. ومن المتوقع أن تعاود هذه النسبة في الإرتفاع إلى ٨٦,٧% عام ٢٠١٩/٢٠١٨ لسببين، الأول: إنخفاض مبلغ العجز الكلي ونسبته بالموازنة، والثاني: الإستفادة من الإنخفاض المتوقع في أسعار الفائدة المحلية. إنخفضت تدريجياً أسعار فائدة الكوريدور من ١٨,٧٥ - ١٩,٧٥% عام ٢٠١٧ إلى نحو ٨,٢٥ - ٩,٢٥% نوفمبر ٢٠٢٠. أي بنحو أكثر من ١٠ نقاط مئوية خلال فترة لا تتجاوز ٤ سنوات.

(٩) مؤشر نسب الدين الخارجي إلى صافي الإحتياطات الأجنبية.

واصلت نسبة الدين الخارجي إلى صافي إحتياطات النقد الأجنبي من مستوى ٤٤,٢% في الربع الأول من عام ٢٠١٧ إلى ٢٥,٧% في الربع الأول لعام ٢٠٢٠.

(١٠) مؤشر الودائع العربية بالنقد الأجنبي.

أسهمت الودائع العربية لدى البنك المركزي في تخفيف عبء الدين على الحكومة المصرية، حيث تجدد عند حلول أجل إستحقاقها، وتبلغ قيمة الودائع العربية داخل مصر نحو ١٧,١٩٨ مليار دولار.

(١١) مؤشرات النمو الاقتصادي وعلاقته بالدين العام.

نجحت مصر في تحقيق معدلات مرتفعة في نمو ن م ج بمتوسط ٥% خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ - ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بمتوسط معدل نمو ٢% في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ - ٢٠١٥/٢٠١٦. حقق الاقتصاد المصري في ظل «COVID 19 virus» معدّل نمو موجب بلغ نحو ٣,٥% مقارنة بسالب ٤,٤% عالمياً العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠. ومن المتوقع أن يحقق معدل نمو يتعدى نسبة ٥% العام المالي الحالي ثم يرتفع إلى ٦,٤% عام ٢٠٢١/٢٠٢٢. كما توقع أن يحقق نمواً قدره ٥,٣% على مدار الأعوام المالية المقبلة ٢٠٢٢/٢٠٢٣، ٢٠٢٣/٢٠٢٤. قد أسهم إرتفاع معدلات النمو بشكل كبير في تخفيض نسبة الدين إلى الناتج، نظراً لأنّ معدل نمو الدين يقل عن معدل نمو الناتج لتوجهه نحو تمويل مشروعات إستثمارية حكومية، وليس لتمويل الإستهلاك الحكومي.

(١٢) مؤشرات البيئة الاقتصادية الدولية والدين العام.

أسهمت التطورات في البيئة الاقتصادية العالمية في تخفيف عبء الدين العام، وذلك من خلال:

(١) تتسم الظروف المالية العالمية منذ سنوات بأنها الأيسر *Conditions Easy Global Financial*، وتمثل في إتجاه كلاً من البنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي بخفض أسعار الفائدة إلى ما يقرب من الصفر وتسهيل تقديم القروض، وكذلك، قيام كل من الصندوق والبنك الدوليين بتقديم قروض عاجلة دون شروط، كما رصدوا لذلك، أكثر من تريليون دولار، فضلاً عن قيام دول مجموعة العشرين بضخ نحو ١١ تريليون دولار، لمواجهة التداعيات السلبية «COVID 19 virus». بموجبها حصلت مصر على ٢,٨ مليار دولار، إضافة إلى تمويل إستعداد إئتماني بنحو ٥,٢ مليار دولار على مدار السنة المالية الحالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

(٢) إستفادة مصر بإنخفاض أسعار النفط العالمية *Significant in Global Oil Prices decline*، الحادث والمؤثر بشكل يمثل تسهياً أمام تحقيق مستهدف الموازنة العامة والحساب الجاري بميزان المدفوعات، ومن ثم زيادة القدرة على إحتواء الزيادة في الدين العام. وأخيراً، إجتازت إستراتيجية إدارة الدين العام في مصر عدداً من الإختبارات الصعبة، ومنها:

- (١) الإصلاحات الاقتصادية وأهمها تحرير سعر صرف الجنيه المصري، وما ترتب عليه من آثار تضخيم الأرقام المطلقة للعجز في الموازنة.
- (٢) الحاجة إلى ملء الفجوة التمويلية التي من المتوقع إنخفاضها تدريجياً في الأجل المتوسط، مع إمكانية تمويلها بدرجة أكبر من خلال جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية، وبدرجة أقل من الإقتراض الخارجي في الأجل المتوسط.
- (٣) إرتفاع الإستهلاك الكلي الخاص والعام على حساب الإيداع المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسبب إرتفاع معدلات النمو السكاني التي تبلغ أربعة أمثال المتوسط العالمي لنمو السكان.

الخلاصة:

من الضروري إتخاذ قرارات مثالية للديون الخارجية، وخصوصاً مع أزمات «(COVID 19 virus)»، وفشل الاقتصادات المعاصرة، وذلك لتوفير الإستمرارية الاقتصادية مع مكافحة الوباء من جهة، ومن جهة أخرى تماشياً مع الإتجاه العالمي نحو الشمول المالي والسياسات المالية والنقدية الرقمية، وقد أصبح من الضروري إعادة هيكلة إدارة الديون الخارجية في مصر والدول العربية من حيث إختيار أفضل مصادر الإقتراض والإدارة المثالية للقروض والتوظيف الأمثل للديون الخارجية بأساليب رقمية متطورة. كما تحقق الإدارة الرقمية للدين الخارجي إرتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي وفرص إستثمار أكثر، بالإضافة إلى خلق وظائف متعددة والوصول إلى إنتاجية عالية بمخاطر أقل من خلال الاقتصاد التشابكي والبيانات الضخمة والتخزين المجاني للبيانات وتتنوع أسواق الديون الخارجية، ويعد ذلك من مزايا الديون الخارجية الرقمية. ومع التوجه العالمي نحو الرقمنة والسياسات النقدية والضريبية والبنوك الرقمية تظهر أهمية التوسع في الأموال والنقود الرقمية والعلاقات الرقمية مع المقرضين والمقترضين باستخدام «مواقع الإنترنت، البريد الإلكتروني، شبكات المعلومات والتواصل الاجتماعي للإستدامة والأمن السيبراني»، يؤدّي ذلك إلى:

- (١) تكلفة أقل للديون.
- (٢) إستخدام أفضل للديون الخارجية.
- (٣) فرص أكثر للإقتراض الدولي والمحلي.
- (٤) شفافية و ضمانات أكثر لدورة الديون الخارجية.

٥) إتفاقات وعقود رقمية ذات كفاءة أعلى في التجارة والعائد على الإستثمار وضمان أمن المعلومات وجودة البيانات، لدعم السياسات والقرارات المالية. بالتالي، تعدُّ إدارة الأموال المقترضة أهم من مجرد الحصول عليها، كما يساعد التحول الرقمي وإدارة الجودة في تحقيق الأهداف المنشودة. لذلك، يجب مواجهة تحديات زيادة التحول الرقمي في عمل المؤسسات من خلال وضع خيارات متعددة لسياسات دعم التحول الرقمي لنماذج الأعمال، وتطوير السياسات الخاصة بالبنية التحتية الرقمية والإبتكار القائم على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وإيجاد سبل نشر ثقافة إستخدام التقنيات الرقمية في المجتمع.

النتائج والتوصيات.

من خلال إستعراض وتحليل تداعيات «ديون صندوق النقد الدولي ومسار الإنتعاش الاقتصادي في ظل جائحة كورونا»، والنقاط العلمية التي إحتوتها الدراسة، إستخلص الباحث النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج:

بعد عرض وتحليل أثر تداعيات (COVID-19 virus)، على دين صندوق النقد الدولي وعلى المسار الاقتصادي لمصر، والتعرض إلى خطورة تلك الديون على الاقتصاد القومي، كذلك، تقييم الآثار الاقتصادية على المتغيرات الكلية والقطاعات الإنتاجية. يتضح من وجود حقائق مهمة توصل إليها الباحث في صورة نتائج، تتمثل في النقاط التالية:

(١) الإقتراض من الأسواق والمؤسسات المالية هو أنسب وسائل تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة.

(٢) تزايد الديون الحكومية بشكل غير مسبوق منذ مارس ٢٠٢٠، بسبب جائحة فيروس كورونا، والإستجابة المالية والنقدية العالمية الضخمة.

(٣) يتطلب تمويل صندوق النقد الدولي إستيفاء مجموعة من الشروط، يأتي على رأسها تبني برنامج جريء للإصلاح الاقتصادي يهدف إلى معالجة الإختلالات المالية والنقدية والمشكلات.

٤) يتطلب تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي قيام الحكومات بتنفيذ بعض الإجراءات التقشفية متمثلة في تقليص النفقات، مثل إلغاء القيود على الصادرات والواردات، وإلغاء الدعم الحكومي، وخصخصة شركات القطاع العام، وتخفيض قيمة العملة المحلية، والقروض غير المبررة، وغياب أولويات توظيف الأموال المقترضة.

٥) من سلبيات صندوق النقد الدولي الدعوة لإلغاء دعم الطاقة ورفع الضرائب وخفض العملة الوطنية والتضخم والفقر المتجدد والتهميش الاجتماعي وتزايد البطالة وفقدان الوظائف.

٦) ارتفاع إجمالي المصروفات العامة من ٣٦٥,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ١٣٦٩,٩ مليار جنيه ختامي عام ٢٠١٩/٢٠١٨، وتقدر في موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١، بنحو ١٧١٣,٢ مليار. بينما ارتفعت قيمة الإيرادات من ٢٦٨,١ مليار جنيه إلى ٩٤١,٩ مليار، ونحو ١٢٨٨,٨ مليار خلال الفترة نفسها، الأمر الذي أدى إلى زيادة العجز، حيث ارتفع العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة من ١٣٤,٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٤٢٩,٩ مليار في ختامي ٢٠١٩/٢٠١٨، وذلك على الرغم من انخفاض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٠,٦% إلى ٨,٢% خلال العامين المذكورين.

٧) أجبرت الحكومات على التحول الرقمي لملء فجوة الأعمال الرقمية، بسبب المتغيرات الاقتصادية الحالية وتفشي الأوبئة والفيروسات وتداعيات أزمة «COVID 19 virus».

٨) استبدلت الحكومة العديد من الاجتماعات والمؤتمرات باجتماعات الفيديو (Video On line-Conversance)، عن بعد وغيرها من أشكال الإتصال الافتراضية.

٩) ارتفاع قروض صندوق النقد الدولي لمصر بنسبة ٥٥% على أساس سنوي في عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٢٠,٤ مليار دولار.

١٠) بسبب الجائحة عانى الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر تراجعاً بنسبة ٣٥% إلى ٥,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، مقارنة بنحو ٩ مليار دولار في عام ٢٠١٩

ثانياً: التوصيات:

إتضح من خلال دراسة «ديون صندوق النقد الدولي ومسار الانتعاش الاقتصادي في ظل جائحة كورونا» أنّ لكل دولة سياسة تتفق مع ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إدارة

الفروض، ولا يوجد إتجاه عام محدّد للسياسات في أي مجال. إلا أنّ التحليل العميق لتداعيات (COVID-19 virus)، وما حدث خلال مدة الدراسة.

تفترح الدراسة الحالية في ضوء النتائج التي خلصت إليها تلك التوصيات البحثية

الآتية للدراسات المستقبلية:

- ١) تجنب الإقتراض إلا في الحاجة الضرورية إليه.
- ٢) تجنب الروتين والإجراءات الورقية.
- ٣) تجنب الأخطاء، والتفاوض لإتخاذ القرارات المالية.
- ٤) تجنب الأخطاء السابقة عند تجديد الإقتراض.
- ٥) ميكنة الإجراءات، واستخدام الإنترنت في المعامات المصرفية.
- ٦) تجنب الوسطاء واللوجستيات في الإقتراض الدولي.
- ٧) تدبير التمويل من القطاع غير الحكومي لتغطية إحتياجات إقتراض الحكومة.
- ٨) تخفيض تكلفة الإقتراض إلى أدنى حد، أخذاً في الحسبان التنسيق مع السياسة النقدية.
- ٩) الحرص على ألا تتجاوز الديون العامّة نسبة معينة من الدخل القومي، لتتلاءم مع الأعباء المترتبة عليها.
- ١٠) إعطاء دفعة قوية لتطوير بيئة الإستثمار لتصبح أكثر تنافسية تسمح بمشاركة مباشرة كبرى من القطاع الخاص وتعزيز الحوكمة الاقتصادية، لتوفير فرص عمل للشباب في قطاعات ذات إنتاجية عالية وفي أنشطة اقتصاد المعرفة القائمة على تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والإبتكار والتقدم التقني.
- ١١) توسيع القاعدة الضريبية من خلال إستهداف أصحاب المهن الحرة غير الخاضعين للمنظومة الضريبية من خلال تسهيل الإجراءات، وتحديد بعض الحوافز التي تشجع هذه الفئة على الوفاء بالتزاماتها للدولة، مع تعزيز الحوكمة الضريبية والشفافية والمساءلة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ١) الحكومة المصرية، الهيئة العامة للرقابة الإدارية، القاهرة، ٢٠٢١.
- ٢) الحكومة المصرية، رئاسة مجلس الوزراء، مركزالمعلومات ودعم إتخاذ القرار، القاهرة، ٢٠٢٠.
- ٣) الحكومة المصرية، وزارة المالية، البنك المركزي المصري، القاهرة، ٢٠٢٠.
- ٤) د. عبد الفتاح الجبالي، الدين العام المحلي وسبل العلاج، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٠.
- ٥) د. فخر الدين الفقي، تقييم أداء إستراتيجية إدارة الدين العام في مصر، جامعة القاهرة، ٢٠٢٠.
- ٦) د. فريد النجار، الإدارة الرقمية للديون الخارجية، جامعة بنها، ٢٠٢٠.
- ٧) د. نهال المغريل، الدين العام وخيارات السياسة المالية، وزارة التخطيط، القاهرة-مصر، ٢٠٢٠.
- ٨) د. نادر خضر، الديون السيادية المصرية تستفيد من الإصلاح الاقتصادي وهيكله الأعمار، القاهرة، ٢٠٢٠.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1) Čihák, M. "Central Banks and Financial Stability: A Survey of Financial Stability Reports", Seminar on Current Developments in Monetary and Financial Law Washington, D.C., October 23-27, 2006.
- 2) "Cooperative Banks and Financial Stability", IMF Working Paper No. 07/02, IMF, January 12, 2007.
- 3) "Debt Consolidation", www.debt.org, Retrieved 2021-3-18. Edited.
- 4) Dori Zinn (2021-1-11), "8 different types of loans you should know"
- 5) "Types of loans", www.experian.co.uk, Retrieved 2021-3-18. Edited.
- 6) GLENN CURTIS (2021-3-15), "Understanding Different Loan Types" ، www.investopedia.com, Retrieved 2021-3-17. Edited.

- 7) www.valuepenguin.com, Retrieved 2021-3-25. Edited.
- 8) www.creditkarma.com, Retrieved 2021-3-18. Edited.
- 9) KPMG International "Growth and Diversification in Islamic Finance", KPMG Rport, Switzerland. (2007)
- 10) Kuttner, R. "Financial Market Turbulence", OECD forum 2008, Climate Change, Growth and Stability, Paris, 3-4 June. (2008)
- 11) Narayanan, S. and Rashmi, D. "Assessment of Financial Stability Report: Sveriges Riskbank", Stockholm School of Economics. (2004)
- 12) "Yowana Wamala (2021-3-25), "Types of Loans: What are the Differences?"
- 13) Which loan is best for you?" www.theaa.com, Retrieved 2021-3-18. Edited.

ثالثاً: المجالات والدوريات:

- 1) Cihák, M. and Heiko, H. "Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis", IMF Working Paper, No. 08/16, (IMF), February 4, 2008.

رابعاً: الرسائل العلمية:

- 1) Ali, S.S. "Financial Distress and Bank Failure: Lessons from Closure of Ihlas Finans in Unpublished PhD Dissertation, Sheffield University, UK. (2007)

خامساً: المواقع الإلكترونية:

(١) إقرأ المزيد على موضوع.كوم:

https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%88%D8%B6.

(٢) اقرأ المزيد على موضوع.كوم:

https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%88%D8%B6#.D8.A7.D9.84.D9.85.D8.B1.D8.A7.D8.AC.D8.B9.

- 3) WWW.I D S C. G O V. E G
- 4) www.worldbank.org.
- 5) en.wikipedia.org/wiki/mpirical_Sudies.
- 6) www.personal.umich.edu.
- 7) www.weforum.org/en/index.htm.
- 8) www.bis.org/fsi/aboutfsi.htm.
- 9) www.fsforum.org/home/home.html.
- 10) www.bvdep.com/en/bankscope.html.
- 11) www.vanguardngr.com/index.php.
- 12) www.valuebasedmagement.net/methods_altman_z-score.html.